التَّعاوُر بين الهمزة والياء المحركتين بالفتح في فاء الكلمة: ظواهره وعِلَلُه، والخلاف حَوْله

خولة جعفر القرالة

المُلَخَّص

جاءت هذه الدراسة للوقوف على ظاهرة التَّعاوُر أو التناوُب بين الهمزة والياء المحركتين بالفتح في فاء الكلمة لغير علّة تصريفيّة تُسوّغه أو يُحْمَلُ عليها، حيث تُنْطَق الكلمة مرّة بالياء، وأُخرى بالهمزة. ولمّا كان مَوْضع الخلاف بين كثير من النُّحاة قائماً في المقام الأول فيما يخصّ هذا الموضوع حول إبدال الهمزة من الياء، فقد أخذ هذا الجانب الحيّز الأكبر، أو المساحة الواسعة من هذه الدراسة، وكان إبدالها منها في مثالي: (يَدْي) أو (يَدَيه)، و(يَلَل)، وقولهم فيهما: (أدْي) أو (أَدَيه)، و(ألل) مفتاحاً لهذه الدراسة – إنْ صحَّ التعبير – لأنَّ الخلاف حول معاورة الهمزة للياء جاء مُنطلقاً في الدرجة الأُولى من هذين المثالين، ثُمَّ تبين لي من خلال البحث والتّحرّي أنَّ هناك أمثلة كثيرة ماثلتهما في مثل هذا التَّعاوُر أو التناوُب، ولعلَّ العلاقة الصوتية القائمة بين ذينك الحرفين، والتي وقفت عندها الدراسة سوّغت مثل هذا التَّعاوُر بينهما، والذي حُمِل على ثلاثة أوَجْه فيما تبَيَّن للباحثة:

أوّلها: أنّهما قد تكونان أصليَّتين في فاء الكلمة، كل منهما أصل قائم برأسه.

وثانيها: أنهما قد تكونان زائدتين في أوّل الكلمة إمّا للإلحاق، وإمّا لغير الإلحاق، موضّحة شرط الإلحاق، وما دار حوله من خلاف.

وثالثها: وأمثلته قليلة جداً أنَّ الهمزة قد تكون فيها مبدلة من الياء، أو لغة فيها.

كما وقفت الدراسة عند أمثلة جاء فيها التَّعاوُر بين ذينك الحرفين على النقيض ممّا هو وارد في الوَجْه الثالث، أي أنَّ الياء جاءت مبدلة من الهمزة، وأمثلته قليلة أيضاً كما هي في هذا الوَجْه أيضاً.

وكذا وقفت على الخلاف الذي دار حَوْل أصل الياء والهمزة في بعض أمثلة تلك الأوَجْه، وعلى تبايُن الرأي فيما بين علماء اللُّغَة القُدامى، وكذا على ما دار بينهم من خلاف حَوْل تعاوُر الهمزة والواو في بعض الأمثلة التي سيقت للاستدلال على صحة رأي في أصل الهمزة والياء في المثالين السابقين، أو دَفْع آخر، ولعلّ الدراسة اجتهدت في توضيح ذلك، وترجيح رأي على آخر، أو دفعهما معاً، مستندةً في كلِّ ذلك إلى أدلّة وشواهد تُعَزِّز رأي وتُؤكّده، وتَدْحض آخر وتُضَعّفه.

The exchange between the glottal stop 'hamza' and the palatal approximant "yā'" that are followed by the short front open unrounded vowel (Fatha) in the medial consonant of the word: its manifestations, causes, and the dispute over it

Abstract

This study addresses the phenomenon of exchange between the glottal stop and the palatal approximant "yā' " when they are followed by the short front open unrounded vowel (Fatha) in the "Fā'" letter of the word, i.e. the second consonant of the word, without the existence of a morphological reason for that substitution process. Consequently, the word is sometimes pronounced with the glottal stop and others with "yā'". Since the dispute among grammarians is mostly based on the replacement of "yā'" by "hamza", this aspect occupied the major part of this study. The exchange between the glottal stop and the palatal approximant in the examples "yadiya" 'my hand', "yadayhi" 'his hands' and "yalal" which can be pronounced as "'adi", "'adiyhi" and "'alal" was used as a key for this study because the dispute about the exchange between the glottal stop and the palatal approximant stemmed in the first place from these two examples. But, based on research and investigation, the researcher found that there were many examples of such exchange, and perhaps the phonetic relationship between these two phonemes justified such exchange.

The researcher explained the substitution phenomenon here in three ways.
First, the two sounds may be original in the " Fā'" of the word; they are independent of each other.

Second, they may be an instance of affixation to root, either for affixation or non-affixation purposes. The affixation conditions are explained together with the controversy around this attachment.

Third: the glottal stop replaces "yā'" or that it is original in some varieties, though there are few examples proving this point of view. The study included examples where the exchange between these two letters was in contrast with this opinion, i.e., "yā'" replaces the glottal stop, but again the examples of this case are also few.

The researcher also focused on the dispute regarding the origin of the glottal stop and "yā'" in some of the examples above as well as the varied perspectives of ancient grammarians towards this issue. Attention was also paid to the dispute between grammarians regarding the exchange between the glottal stop and "wāw' " in order to authenticate the origin of the glottal stop and "yā'" in the two examples above. The study strives to clarify this issue based on evidence that confirms one opinion and refutes another.

جاءت فكرة الوقوف على حقيقة جواز إبدال الهمزة من الياء المفتوحة في فاء الكلمة لغير علة تصريفيّة توجبها انطلاقاً من أمثلة وقفت عليها تعاورت فيها الهمزة والياء في ذاك الموضع الصَّرْفيّ، إمّا على أنّ الهمزة مبدلة من الياء – كما ذهب بعض علماء اللُّغَة – ومن ثَمَّ فهي لغة فيها، أو على أنّ الهمزة أصل قائم برأسه كما هي حال الياء، وعليه فهما لغتان؛ وذلك لأنَّ هناك مَنْ أنكر حقيقة إبدال الهمزة من الياء المفتوحة في مثل ذاك الموضع، وحَصَرَهُ إنْ جاز ذلك في مثال واحد وهو قولهم: (أَدْيٌ) و(أَدَيْه) و(أُدَيَّة) في (يَدْيٌ) و(يَدَيْه) و(يُدَيَّة)، وأضاف بعضهم مثالاً ثانياً وهو قولهم: (أَلَلٌ) في (يَلَلٍ) – كما سيتبين – أمَّا السيوطي فأورد ذَيْنك المثالين تحت عنوان: "إبدال الهمزة ياء"، وكأنَّه في هذا يذهب إلى أنَّ الهمزة في أوّلهما هي الأصل، والياء مبدلة منها، وهو رأي جانب فيه الصواب – كما سنفصّل القول فيهما – وفي أمثلة أخرى زادها عليهما تحت العنوان ذاك وتتمثل في قولهم: أَلْمَعِيّ ويَلْمَعِيّ، وأَلْمَلَم ويَلَمْلَم، وأَزَنِيّ ويَزَنِيّ، وأَرَقان ويَرَقان، وأَلَنْدَد ويَلَنْدد، وأَبْرِين ويَبْرِين، وأَذْرِعات ويَذْرِعات، وأنادِيد ويَنَادِيد، وأَلَنْجُوج ويَلَنْجُوج، وأَثْرَبِيّ وَيَثْرَبِيّ، وأُسروع ويُسْرُوع، وأَعْصُر ويُعْصُر[(١)]؛ وذلك لأنَّ المتتبّع لأصول تلك الأمثلة واجدٌ –كما سيتبيَّن – أنَّ الهمزة والياء في بعضها أصليّتان، ومن ثَمَّ فهما لغتان، وفي بعضها الآخر زائدتان للإلحاق ولغير الإلحاق.

ولمّا كانت ظاهرة التناوُب أو التبادُل لا تكون إلا بين الحروف التي تجمعها علاقة صوتيّة تشاركيّة أو تقاربيّة في الصفة أو في المخرج، أو في كليهما فقد ارتأيتُ بدايةً الوقوفَ على وَجْه تلك العلاقة القائمة بين حرفي الهمزة والياء والتي سوغت التَّعاوُر بينهما في مِثْل ذاك الموضع من الكلمة.

والواقف على العلاقة التشاركيّة بينهما عند الأقدمين، والتقاربيّة عند المحدثين واجدٌ أنّ موضعها الصفة، وأخصُّ في هذا المقام صفة الجهر، فهما أُختان عند الأقدمين لكونهما من الأصوات المجهورة[(٢)]"والمجهور حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَس أنْ يجريَ معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"[(٣)]، بمعنى

---

(١) السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ/١٥٠٥م): المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، شَرَحَهُ وضبطه وصحّحه وعَنْون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٤٦٣/١.

(٢) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ/٧٩٦م): الكتاب، تحقيق وشَرْح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٣٤٠هـ/٢٠٠٩م، ٤٣٤/٤، وابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ/٩٢٨م): الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤٠١/٣؛ وابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسين هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٦٩/١، ٧٢٩/٢؛ والعُكْبَري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ/١٢١٩م): اللُّبَابُ في عِلَل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٢٦٤/٢؛ وأبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م): ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق وشَرْح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ١٧/١.

(٣) انظر: قائمة المراجع الواردة في هامش رقم (٢) السابق، والجزء والصفحة ذاتها.

آخر "هو الذي يهتزّ معه الوتران الصوتيان"[١]، أمّا المحدثون من علماء الأصوات فوافقوا القُدامى في كون الجهر صفة للياء فقط[٢]، أمّا الهمزة فذهبوا إلى أنّها – على أرجح الآراء في العصر الحاضر – صوت "لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"[٣]؛ لأنَّ الوترين الصوتيين اللذين يُنْسَبُ الجهر والهمس إلى ذبذبتهما أو عدم ذبذبتهما يكونان حال النطق بالهمزة في وضع لا يمكن وصفه معها بالذبذبة أو عدمها[٤]؛ وذلك "لأنّ فتحة المزمار معها مغلقةٌ إغلاقاً تامَّاً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحَلْق إلَّا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة"[٥]وهذا الرأي لا ينقض "قول الأقدمين؛ لأنّ مدلول الهمس والجهر عند كُلٍّ مختلف عمّا عند الآخر"[٦]، فالجهر عند الأقدمين – كما سبق – هو إشباع الاعتماد على الحرف في موضعه، ومَنْع النَّفس أن يجري معه، والهمزة تتصف بهذه الصفة – كما سيتبيَّن – من وصف المحدثين لمخرجها من أنّه من المزمار[٧]؛ أي من الحنجرة، وهي سابقة للحلق[٨]، ويتمّ ذلك "بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً، وحبس الهواء خلفهما... ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأةً"[٩].

هذا يعني أنَّ معيار الجهر عند المحدثين يكمن في اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالحرف، وبناءً على هذا فإنَّ الهمزة قاربت الياء في صفة الجهر كما قاربت الياء الهمزة في صفة الشدَّة، فالهمزة من الأصوات الشديدة[١٠]، أو ما يسميها المحدثون الانفجارية[١١]، والحرف الشديد أو الانفجاري "هو الذي يمنع

---

(١) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللُّغَوِيَّة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، ط٥، ١٩٧٩، ص٢٠.

(٢) انظر: الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢١؛ وبِشْر، كمال محمد: الأصوات العربيَّة، مكتبة الشباب، ص١٣٣.

(٣) الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٩٠؛ وانظر: الأصوات العربيَّة، ص٨٨، ١١٢، وهلال، عبد الغفار حامد: أصوات اللُّغَة العربيَّة، مكتبة وَهْبَة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٥٢، واللهجات العربيَّة نشأة وتطوُّراً، مكتبة وَهْبَة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٢١٠.

(٤) بشر، كمال محمد: دراسات في علم اللُّغَة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٥٨، والأصوات العربيَّة، ص١١٢.

(٥) الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٩٠.

(٦) الغوث، مختار: لغة قريش، دار المعراج الدوليّة للنشر، المملكة العربيَّة السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٣٩.

(٧) انظر: الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٨٩، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٥١.

(٨) انظر: رمضان، محيي الدين: في صوتيات العربيَّة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، ص٨٢، والأصوات العربيَّة، ص١١٢، ١١٤، واللهجات العربيَّة نشأة وتطوُّراً، ص٢١٠، وشاهين، عبد الصبور: أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص٢٦٢، والخولي، محمد علي: الأصوات اللُّغَوِيَّة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح، عمّان، الأردن، ١٩٩٠، ص٣٢.

(٩) دراسات في علم اللُّغَة، ص٥٧، والأصوات العربيَّة، ص١١٢.

(١٠) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٤، والأصول، ٣/٤٠٣، وسرّ صناعة الإعراب، ١/٦١، وابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م): الممتع في التصريف، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٢/٦٧٢، والعيني، بدر الدين محمد بن أحمد (٨٥٥هـ/١٤٥١م): شَرْح المراح في التصريف، حقّقه وعلق عليه: د. عبد الستار جواد، ص١٦٧، والأصوات العربيَّة، ص٩٨، ٩٩، ١١٥.

(١١) انظر: الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢٣، والأصوات العربيَّة، ص٩٨، ١٠٠، ١١٥، ١١٦، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٣.

الصوت أن يجري فيه"[١]، أي أنَّه "لا ينحصر جَرْي صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، والرِّخْوة بخلافها"[٢]، أو ما يسمّيها المحدثون بالأصوات الاحتكاكيّة[٣]، أمّا الياء فهي من الأصوات المتوسطة بينهما، أي أي بين الشديدة والرِّخوة[٤]، فهي ليست بالانفجارية، ولا الاحتكاكية[٥]، وسمّاها الأقدمون "المعتدلة" أو "ما بَيْنيّه"[٦]، والمحدثون

الأصوات المائعة (Liquids)[٧]؛ لأنَّها "مما لا يتمّ له الانحصار ولا الجَرْي"[٨].وإنَّمَا جُعلت وغيرها من الأصوات التي يجمعها في اللفظ قول: "لم يَرْوِعَنَّا" بين هاتين الصّفتين "لأنّ الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، لكنْ تعرض لها أعراضٌ تُوجب خروج الصوت من غير مواضعها"[٩].

هذا ولم تقف العلاقة بين ذينك الصوتين عند تينك الصّفتين التقارُبيّتين، بل تعدّتهما إلى صفتين أُخريين تشارُكيَّتين تجمعهما أُولاهما: أنّهما من الأصوات المنفتحة، والمنفتحة هي ما عدا المطبقة من الأصوات، أي ما عدا (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)[١٠]، وفي هذا قال سيبويه مُعَلِّلاً سبب هذه التسمية: "والمُنفتحةُ: كلّ ما سِوَى ذلك من الحروف؛ لأنّك لا تُطْبِق لشيءٍ منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى"[١١]، والمعنى أنّ "موضعها لا ينطبق مع غيره، ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المُطْبِقَة"[١٢].

---

(١) انظر: الكتاب، ٤٣٤/٤، والأصول، ٤٠٢/٣، وسرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، واللُّبَابُ في علل البناء والإعراب، ٤٦٥/٢، والممتع في التصريف، ٢٧٢/٢، والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م): شَرْح شافية ابن الحاجب، مع شَرْح شواهده لِـ عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ/١٩٧٥م)، قسم ١، ج٢٥٨/٣، وارتشاف الضَّرَب، ١٧/١، وشَرْح المراح في التصريف، ص١٦٧، والأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢٣، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٣.

(٢) شَرْح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٢٥٨/٣؛ وانظر: شَرْح المراح في التصريف، ص١٦٨، والقوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت٨٧٩هـ/١٤٧٤م): عنقود الزواهر في الصَّرْف، دراسة وتحقيق: أ. د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريَّة بالقاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٢٣٦، والأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢٣، ٢٤.

(٣) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢٤، والأصوات العربيَّة، ص٩٩، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٣.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، وارتشاف الضَّرَب، ١٧/١، والأصوات العربيَّة، ص٩٩، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٢.

(٥) انظر: الأصوات العربيَّة، ص٩٩.

(٦) عنقود الزواهر في الصَّرْف، ص٢٣٦.

(٧) انظر: الأصوات اللُّغَوِيَّة، ص٢٤، وأصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٣.

(٨) شَرْح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٣، ٢٥٨؛ وانظر: الممتع في التصريف، ٦٧٣/٢، وشَرْح المراح في التصريف، ص١٦٧، وعنقود الزواهر، ص٢٣٦.

(٩) شَرْح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٢٦٠/٣؛ وانظر: الممتع في التصريف، ٦٧٣/٢.

(١٠) سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١؛ وانظر: أصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٥.

(١١) الكتاب، ٤٣٦/٤؛ وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١.

(١٢) اللُّبَابُ في علل البناء والإعراب، ٤٦٦/٢.

وثانيهما: أنّهما من الأصوات المُسَمَّاة المُنْخَفِضَة أو المُسْتَفِلة[١] "أي التي يَسْتَفِلُ اللسان عند تلفُّظها"[٢] تلفُّظها"[٢] بخلاف نقيضتها من الأصوات المُسْتَعْلية التي يستعلي اللسان عند تلفّظها، ويرفع الحنك الأعلى، وهي وهي سبعة يجمعها قول: "قظ خص ضغط"[٣].

أمّا فيما يتعلّق بالمخرج فالعلاقة بينهما تباعُديّة إلى حدٍّ ما، وهو فيما يخصّ الهمزة مُخْتَلَفٌ فيه بين الأقدمين والمحدثين – كما هي الحال في صفتها كما تقدّم–، إذ يَرى الأقدمون أنّ مخرجها من أقصى الحلق[٤]، ويرى المحدثون أنَّه من الحُنْجَرة أو من المزمار نَفْسِه – كما سبق أنْ أشرنا – وذلك لأنَّه عند النطق بها "تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فَيُسْمَع صوتٌ انفجاريٌّ هو ما نعبّر عنه بالهمزة"[٥].

أمّا الياء فمخرجها باتّفاقهم جميعاً – كما هي الحال في صفتها كما تقدّم – "من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى"[٦]، ويُعْرَف موضع هذا المخرج أيضاً بـ "شجر الفم" أي مُنْفَرَجه، وتوصف أصواته به، ويسمّيه بعض الباحثين بـ "الأدنى حنكي"[٧]، "ويتمّ حدوثها باندفاع الهواء حتى موضعه من المخرج نفسه، وطرف وطرف اللسان يوشك أن يمسّ أعلى الأسنان السفلى الأماميّة، والحنك اللّيّن مرتفع قليلاً، والوتران الصوتيان يتذبذبان"[٨].

وعليه فَإنَّه لمّا كان بينهما تلك العلاقة الصوتيّة ومحلّها في المقام الأول الصفة التقاربيّة في الجهر والشِّدَّة، والتشاركيّة في الانفتاح والاستفال، تَعَاوَرَ هذان الصوتان في فاء الكلمة المفتوحة – كما في الأمثلة المشار إليها سابقاً – لغير علّة تصريفيّة يُحمل عليها، أو تكون مُسَوِّغة له؛ فجاءت هذه الدراسة للوقوف على حقيقة هذا التَّعاوُر، وأخصّ في هذا مُعَاوَرَة الهمزة للياء في مثل هذا الموضع؛ لأنّ هناك – كما أشرنا – مَنْ قيَّده في مثالٍ، ومنهم من قيده في مثالين، ومنهم من أنكره كابن عصفور، مستدلاً على ذلك بقوله: "... إنَّ الذي يُدلّ

---

(١) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، وارتشاف الضَّرَب، ١٧/١.

(٢) برجشتراسر: التطوُّر النّحوي للغة العربيَّة، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٦.

(٣) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، وارتشاف الضَّرَب، ١٧/١، والتطوُّر النحوي للغة العربيَّة، ص١٦، وأصوات اللُّغَة اللُّغَة العربيَّة، ص١٤٥.

(٤) انظر: الكتاب، ٤٣٣/٤، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٢٨، وسرّ صناعة الإعراب، ٤٦/١، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م): المخصّص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، مجلد ٤، السِّفر ٢٦٨/١٣، والممتع في التصريف، ٦٦٨/٢، وارتشاف الضَّرَب، ٦/١.

(٥) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللُّغوِيَّة، ص٩٠؛ وانظر: أصوات اللُّغَة العربيَّة، ص١٥١، والأصوات العربيَّة، ص١١٢، ودراسات في علم اللُّغَة، ص٥٧.

(٦) الكتاب، ٤٣٣/٤؛ وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ٤٧/١، واللُّبَابُ، ٢٦٤/٢، والممتع في التصريف، ٦٦٩/٢، وارتشاف وارتشاف الضَّرَب، ٨/١، وفي صوتيات العربيَّة، ص١١٥، والأصوات العربيَّة، ص٩١، ١٢٩.

(٧) في صوتيات العربيَّة، ص١١١، وانظر: الأصوات العربيَّة، ص٩٠.

(٨) في صوتيات العربيَّة، ص١١٦.

على أصالة الهمزة في (أيصر) أنهم يقولون في جَمْعِه: (إصار) بإثبات الهمزة، وحذف الياء؛ فدلَّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء، ولا يمكن أنْ تجعل هذه الهمزة بدلاً من ياءٍ؛ فيكون أصله (يصار) ثم أُبدلت الهمزة من الياء؛ لأنَّ الياء لا تُبدل همزة في أوّل الكلمة"[١].

ولعلّ إنكار ابن عصفور إبدال الهمزة من الياء في مثل هذا الموضع من الكلمة صحيحٌ من جانب فيما أرى، ومجانب له من جانب، أمّا وَجْه صحّته فهو في المثال الذي أورده، ولكنْ ليس لعلّة التي ذكرها، وهي قولهم في جمعه: (إصار) بإثبات الهمزة وَحذْف الياء، وهنا يكمن وَجْه عدم الصحة – بل لعلّةٍ أخرى مؤدّاها أنه لم يَرد في معاجم اللُّغَة مادة (يصر) بالياء؛ لتكون الهمزة في (إصار) مبدلة منها، بل ورد فيها (أَصَرَ) و(وَصَرَ) بالهمزة والواو[٢]، ثم إنَّ جمع (أيصر) ليس بـ (إصار)، بل (إصار) هذه مفردة، وجمعها (أُصُر)[٣]، وجَمْع (أيصر) (أُصُرٌ) أيضاً و(آصِرَةٌ) و(أياصرُ). جاء في اللّسان (أَصَرَ): "والإصار: الطُّنُبُ، وجمعه: أُصُرٌ، وآصِرَةٌ، وكذلك الإصارَة، والآصِرةُ، والأيْصَر: حُبَيْلٌ قصير يُشدُّ به أسفل الخباء إلى وَتِدٍ، وفيه لغة أخرى: أَصارٌ، وجمع الأيْصَر: أياصِرُ... والإصار والأيْصَرُ: الحشيش المجتمع، وجَمْعُهُ أياصِر... وفي كتاب أبي زيد: الأياصِرُ: الأكْسِية التي ملؤوها من الكلأ، وشَدُّوها، واحِدُها أيْصَر..."، والشاهد على صيغة الجمع (أياصر) قول خُفاف بن ندبة السُّلمي[٤]:

ولولا أياصِرُ قُرْبَى لَسْتَ تَحْفَظُها ورهبة اللهِ فيمَنْ لا يُعَادِيني

وقول زيد الخيل[٥]:

وأَرْوي سِناني من دماءٍ عزيزةٍ على أهلها إذْ لا تُزَجَّى الأياصِرُ

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر نجد أنّ ابن عصفور ناقض رأيه في موضع آخر قال فيه بجواز إبدال الهمزة من الياء المفتوحة في فاء الكلمة خلافاً لِمَا تقدَّم من إنكاره مثل هذا الإبدال في مثل هذا الموضع، قال في "باب إبدال الهمزة من الياء": "وأُبدلت منها من غير اطّراد في (أَدْي) وأصله (يَدْيٌ) فَرَدُّوا اللّام، ثم أُبدلت الياء همزة. حُكي من كلامهم: "قَطَعَ الله أَدْيَهُ"، وقالوا: "وفي أسنانه أَلَلٌ"، وأصله (يَلَلٌ) فأبدلوا الياء همزةً.... وإنَّمَا جعلنا الهمزة في (أَلِلٍ)... بدلاً من الياء، ولم تُجعل أصلاً بنفسها؛ لأنَّ الأكثر في كلامهم (يَلَلٌ)... واستعمال هذه

---

(١) الممتع في التصريف، ٢٣٤/١.

(٢) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللُّغَة، إشراف: محمد عوض مرعب، علق عليها: عُمر سلامي، عبد الكريم حامد، تقديم: فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، مج ٦، ج١٦٣/١٢، مادة (أَصَرَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م، ١١٢/١، مادة (أصر)، و٢٢٣/١٥، مادة (وَصَرَ).

(٣) انظر: تهذيب اللُّغَة، مج٦، ج١٦٣/١٢، مادة (أَصَرَ).

(٤) السُّلمي، خفاف بن ندبة: شِعْره، جَمَعَهُ وحَقّقه: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م، ص١٢٠. ص١٢٠.

(٥) الطائي، زيد الخيل: الديوان، صَنْعُة: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النُّعمان، النَّجف الأشرف، ص٥٦.

الأسماء بالهمزة قليلٌ؛ فَدَلَّ ذلك على أن الهمزة بَدَلٌ، وأنَّ الياء هي الأصل، فهذا جميع ما جاءت فيه الهمزة بَدَلاً من الياء على غير اطّراد"[(١)].

وبالوقوف على المثال الأوّل الوارد في قوله هذا فيما حُكِيَ من قول: "قَطَعَ اللهُ أَدْيَه" يريد (يَدَه) نجد أنَّه جاء وِفْقاً لِمَا أَورده ابن السكّيت عن اللحياني، قال: "وَحَكَى اللّحياني... قَطَعَ الله أَدَيْه، يريد: يَدَيْه، ويُقال: ثوبٌ يَدِيٌّ وأَدِيٌّ إذا كان واسعاً"[(٢)]، وأكد ابن السكيت هذا القول ثانيةً، وأضاف إليه مثالاً ثانياً، فقال: "ويُقال: قَطَعَ الله يَدَيْهِ، وَحَكَى اللّحياني عن الكسائي أنَّه سَمِع بعضهم يقول: قَطَعَ الله أَدَيْه، ويُقال للرّجُل الرّقيق اليَدَيْن: إنّه لَيَدِيٌّ وأَدِيٌّ، ويُقال: وَلَدَتْهُ أُمُّهُ يَتْنًا وأَتْنًا، إذا خَرَجَت رِجْلاهُ قَبْلَ رأسه"[(٣)].

والمتتبّع لرأي علماء اللُّغَة في تفسيرهم لأصل الهمزة في هذا المثال – (أَدْيَه)، و(أَدَيْه)– واجدٌ أنهم حملوها فيه على ثلاثة أَوَجْه نوّهنا لبعضها فيما تقدّم:

أوّلها: أنّها لغة في الياء، والمراد باللُّغَة أنّها لهجة جَرَت على ألْسُن بعض الأعراب.

وثانيها: أنّها أصل قائم برأسه كما هي حال الياء فيه، مما يعني أنَّ هذا المثال كما ورد في الأصل الثلاثي (يَدْي) كذلك ورد في الثلاثي (أَدْي)؛ وعليه فإنّ الهمزةَ والياء فيه لغتان؛ وذلك لأنَّ الهمزة كما ذهب مَنْ حَمَل على هذا الوَجْه– فيما سَيَتَبَيَّن – لم تُبْدَل من الياء المفتوحة على هذا النحو.

وثالثها: أنّها بَدَلٌ من الياء المفتوحة خلافاً لما جاء في الوَجْه المتقدِّم، ولكنّها – كما ذهب بعض أصحاب هذا الرأي – لم تُبْدل منها على هذا النحو إلَّا في هذا المثال، وفي مثالين أُخريين أضافهما بعضهم الآخر – كما سبقت الإشارة – وهما قولهم: (أَلَلٌ) في (يَلَلٍ)، و(أَتْنٌ) في (يَتْنٍ). ومن الحاملين الهمزة في المثال ذاك على الوَجْهين: الأول والثاني أبو علي الفارسي، قال بعد إيراده ما تقدّم فيما حكاه ابن السكّيت عن اللحياني: "وحكى يعقوب أنّ بعضهم قال في (اليد): (أَدْي) فأبدل الهمزة من الياء، وأظهر اللّام، قال [أي الفارسي]: .... فهذا ينبغي أنْ يكون لغة في (اليد) كما كان (أَكَّدْتُ) و(وَكَّدْتُ)، و(آصَدْتُ) و(أوصَدْتُ)، وما حكاه أبو زيد من قولهم:

---

(١) الممتع في التصريف، ١/٣٤٦-٣٤٧.

(٢) ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م): إصلاح المنطق، شَرْح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ص١٦١؛ وانظر: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ/٩٦٦م): كتاب الأمالي، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، ٢/١٦٠، والجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م): الصِّحَاح، تاج اللُّغة وصِحَاحُ العربيَّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العِلْم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م، ٦/٢٢٦٦، مادة (أدا)، و٦/٢٥٤١، مادة (يدي)، والخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (٥٠٢هـ/١١٠٨م): تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٣٩٤، واللُّبَابُ، ٢/١٩٦، واللِّسان، ١/٧٥، مادة (أدا).

(٣) ابن السكّيت: كتاب الإبدال، تقديم وتحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف، مَجْمَع اللُّغَة العربيَّة، المراقبة العامّة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص١٣٧؛ وانظر: الأمالي، ٢/١٦٠.

(يَفَعَة) و(وَفَعَة) لغات في هذا الكَلِم؛ لأنَّ الهمزة لم تُبْدَل من الياء المفتوحة في هذا النّحو، كما أنّ هذا يُحْمَل على أنّه لغتان، وليس ببدل من الفاء، وكذلك (أُسْرُوع) و(يُسْرُوع)... ومثل (يدٍ) و(أدْي) قولهم[١]:

طافَ والرَّكْبُ بصحراءِ أُسُرْ

ويُرْوى (يُسُرْ)" [٢].

أمّا الوَجْه الثالث – الإبدال – الذي حُمِلت عليه الهمزة في المثال ذاك فقد قال به كثير من علماء اللُّغَة، وعلى رأسهم ابن جنّي، قال: "... وقالوا: قَطَعَ اللهُ أدْيَهُ، يريدون يَدَه، فَرَدُّوا اللّام، وأبدلوا الهمزة"[٣]. وأكَّد هذا ثانية، فقال مُسْتَدِلّاً عليه: "... وأمّا أَدَيْهِ،ويَدَيْهِ فَلَعَمْرِي أنَّ الهمزة فيه بَدَلٌ من الياء، بدلالة يَدَيْتُ إليه، وأيْدٍ، ويُدِيٍّ، ونحو ذلك"[٤]، وأضاف: "ولم أسمع هذا إلَّا من جهته، وأيّاً ما كان فقد قُلِبَ الياء همزة"[٥]، هذا يعني أنَّ ابن جنّي قيّد مِثْلَ هذا الإبدال في مِثْلِ هذا الموضع من الكلمة في المثال ذا لا غير. وهذا ما ذهب إليه ابن سيده إلَّا أنَّه أضاف وَجْهاً ثانياً ذهب فيه إلى أنَّ الهمزة قد تُحْمَلُ عليه، وهو أنَّها قد تكون لغة كما جاء عند الفارسي في أوّل الوَجْهين المتقدّمين، فقال: "وقالوا: قطع الله أدَيْه، يريدون: يَدَيْه، أبدلوا الهمزة من الياء، ولا نعلمها أُبدلت منها على هذه الصورة إلّا في هذه الكلمة، وقد يجوز أنْ يكون ذلك لغةً؛ لقلّة إبدال مثل هذا..." [٦]، وعلى وَجْه الإبدال أيضاً حَمَلها الزمخشري وزاد عليه مثال قولهم: (أَلَلٌ) في (يَلَلٍ)، قال: "فالهمزة أُبدلت من حروف اللين... ومن الياء في قطع الله أدَيْه، وفي

---

(١) ابن العبد، طرفة: الديوان، شَرْح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ/١٠٨٣م)، تحقيق: دريّة الصَّقَّال، ولطفي الصَّقَّال، مطبوعات مَجْمَع اللُّغَة العربيَّة، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ص٥١، والرواية فيه "يُسُر" بالياء، وصدْرُه: أرَّقَ العَيْنَ خيالٌ لم يَقِرْ.

(٢) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيّات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١١؛ وانظر: ابن جنّي: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العِلْمِيَّة، دار الكتب المصري، ٣٩٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب، ٢٣٨/١.

(٣) سرّ صناعة الإعراب، ٩٢/١، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجّار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربيَّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسْلامِيَّة، لجنة إحياء كتب السُنَّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٢٠٠/١؛ وانظر: شَرْح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٣/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) الخصائص، ٤٠٠/٢.

(٥) سرّ صناعة الإعراب، ٢٠٠/١.

(٦) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بَيْضُون، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٣٦٤/٩، (يدي)، و٤٤٩/٩ (أَدَيَ)؛ وانظر: اللِّسان، ٣١٠/١٥، (يدي).

أسنانه أَلَلٌ"[١]. وكذا وَجْه القول فيه عند العُكْبَرِي[٢]، وابن الحاجب[٣]، وأبي الفداء بن الأفضل[٤]، والعيني[٥].

وبالوقوف على الأوَجْه الثلاثة تلك التي حُمِلت عليها الهمزة في ذاك المثال – أدْيه، وأَدَيه – أُفَصِّلُ القول فيها متتبّعة ذلك انطلاقاً مما أورده الفارسي، فأقُولُ: إنّ الواقف على الأمثلة الثلاثة الأُولى التي ساقها للاستدلال على الوَجْه الأوّل الذي حَمَل فيه الهمزة في ذاك المثال على أنّها لغة في الياء – في مظانّها من كتب الأفعال ومعاجم اللُّغَة، والمتتبّع فيها للأصل الثلاثي لها واجدٌ أنَّ فيها ما يُعَزِّز صِحَّة الوَجْه الثاني له الذّاهب فيه إلى أنَّ الهمزة والياء في ذاك المثال لغتان لا أنَّ الأُولى لغة في الثانية، وَوَجْه ذلك فيما يخصُّ المثالين الأولين: (أكَّدْت)، و(وكَّدْت)، و(آصَدْت)، و(أوصَدْت) هو أنهما وردا في الأصلين الثلاثيين – على الترتيب – (أكَدَ) و(وَكَدَ)[٦]، و(أَصَدَ) و(وَصَدَ)[٧]، أي أنّ فاء الكلمة فيهما وردت بهمزة مرّة، وبواوٍ مرةً أخرى كأصلين قائمين برأسهما؛ فَدلَّ ذلك على أنَّهما لغتان في أصل وضعهما، ولمعنى واحد، ومن ثَمَّ لا مُسوِّغَ للقولِ بأنَّ الياء في المثال السابق المُخْتَلفِ فيه أصل، والهمزة لغة فيها، والدليل على ذلك في مثال (أكَّدْت) و(وكَّدْت) ما قاله ابن جنّي تحت عنوان "إبدال الواو" ونَصُّه: "ومِنْ ذلك قولهم في (آخَيْتُ زَيداً): (واخَيْتُهُ) فهذه الواو بَدَلٌ من الهمزة لا محالة، ولا يجوز أنْ يكونا أصلين مِثْل(أكَّدْتُ) و(وَكَّدْت)"[٨].

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م): المفصّل في صَنْعَة الإعراب، قدَّم له وبَوّبه: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٥٠٥، ٥٠٧.

(٢) اللُّبَابُ في علل البناء والإعراب، ٢٩٦/١.

(٣) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمرو (ت٦٤٦هـ/١٢٤٨م): الإيضاح في شَرْح المفصّل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ٤٢١/٢-٤٢٢.

(٤) ابن الأفضل الأيوبي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت٧٣٢هـ/١٣٢١م): الكُنّاش في فَنَّيْ النحو والصَّرْف، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٢٢٤/٢؛ وانظر: عنقود الزواهر في الصَّرْف، ص٣٠٥.

(٥) شَرْح المراح في التصريف، ص٢٤٠.

(٦) انظر: الصِّحَاح، ٤٤٢/٢، ٥٥٣، والمحكم والمحيط الأعظم، ٨٠/٧، ١٢٨، واللِّسان، ١٢٥/١، ٢٦٩/١٥، والفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ١٤١٤م): القاموس المحيط، المؤسسة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دار الجيل، بيروت، لبنان، ٢٨٤/١، ٣٥٩-٣٦٠ جميعها مادة (أكَدَ) و(وَكَدَ) على الترتيب.

(٧) انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ/٧٩١م): كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مطبعة الصَّدر، ط٢، ١٢١٠هـ،١٤٥/٧ (أصد) و(وَصَدَ)، والصِّحَاح، ٤٤١/٢، ٥٥٠ – ٥٥١ (أصد) و(وَصَد)، والمحكم والمحيط الأعظم، ٣٥٠/٨ (أصد)، والسَّرَقُسْطِي، أبو عثمان سعيد بن محمد (ت٤٠٠هـ/١٠٠٩م): كتاب الأفعال، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة د. محمد مهدي علّام، مَجْمَع اللُّغَة العربيَّة، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ٦٨/١-٦٩، ١٢٣، ٢٨٨/٤ (أَصَدَ) و(آصَدَ) و(أَوْصَدَ)، وابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السّعدي (ت٥١٥هـ/١١٢١م): كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٥١/١، (أَصَدَ)، واللِّسان، ١١٢/١، ٢٢٢/١٥ (أصد) و(وَصَدَ)، والقاموس المحيط، ٢٨٤/١، ٣٥٨ (أصد) و(وَصَدَ).

(٨) سرّ صناعة الإعراب، ٥٧٤/٢.

لكنَّ ممّا يستدعي الوقوف عنده أنّ بعضاً ممن أورد هذا المثال في هذين الأصلين اللُّغَويين – (أَكَدَ) و(وَكَدَ) – ذهب تارة إلى أنَّ الهمزة لغة في الواو، وتارة إلى أنّها بدلٌ منها. ومن الحاملين لها على الوَجْه الأوّل الجوهري، قال: "التأكيد لغة في التوكيد، وقد أكّدْت الشيءَ وَوَكَّدْته"[(١)]. وعلى ذينك الوَجْهين –اللُّغَة والإبدال – حملها ابن سيده، قال: "أكَّد العَهْدَ، والعَقْدَ لغة في وَكَّده، وقيل: هو بَدَلٌ"[(٢)]، وَأَكَّدَ الوَجْه الأوّل ثانية، فقال: "وَكَّد العَهْدَ والعَقْدَ: أوثقه، والهمزة فيه لغة"[(٣)]، وهذا ما ذهب إليه ابن منظور أيضاً[(٤)].

وبالوقوف عند هذين الوَجْهين أقول فيما أراه: إنّهما مناقضان لما ورد عندهم من أنّ الهمزة والواو أصلان في هذا المثال، ومن ثَمَّ لغتان – كما سبق القَول – وذلك لأنَّ حملهم الهمزة على أَنَّها لغة في الواو، أو بدلٌ منها "يوحي بأَنَّها أقلُّ استعمالاً، ومتى كانت أقلَّ استعمالاً كانت بعيدة عن الفصحى"[(٥)]، وهذا لا يجوز الأخذ به، لأنّ المثال ذاك لو ورد عندهم في مادة (وَكَدَ) لا غير لصحَّ حَمْل الهمزة في قول: (أَكَّدْت) على أَنَّها لغة في الواو، أو مبدلة منها، تماماً كما هي حال قولهم: (واخَيْتُ) في (آخَيْتُ). ومما يُؤكّد هذا ما قاله ابن عطيّة في ردّه على الزَّجَّاج الذي ذهب إلى أنَّ الهمزة والواو فيه لغتان، وهو الصَّواب فيما أرى، إلَّا أنَّه ناقض نفسه في المقام ذاته حين ذهب إلى أنَّ الواو هي الأصل، والهمزة مبدلة منها، جاء ذلك في تعقيبه على قوله تعالى: {وَلَا تَنْقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا}[(٦)]، ونصُّ قوله: "يُقال: وَكَّدْت الأمر، وأكَّدْت الأمر لغتان جيّدتان، والأصل الواو، والهمزة بَدَلٌ منها"[(٧)]، قال ابن عطيّة في ردّه على ذلك في الآية ذاتها: "ويُقال: تَأْكِيد، وتَوْكِيد، وَوَكَدَ، وَأَكَدَ، وهما لغتان، وقال الزَّجَّاج: الهمزة مبدلة من الواو... وهذا غير بَيِّن، لأنَّه ليس في وجوه تصريفه ما يَدُلُّ على ذلك"[(٨)].

وهذا ما أكَّده أبو حيّان أيضاً، قال: "ويُقال: تَوْكِيد وتَأْكِيد، وهما لغتان، وزعم الزَّجَّاج أنَّ الهمزة بَدَلٌ من الواو، وليس بجيّد؛ لأنّ التصريف جاء في التركيبين؛ فَدَلَّ على أنَّهما أصلان"[(٩)].

ومع هذا فقد عدَّ الجوهري لغة الواو بأَنَّها هي الأفصح، قال: "وَكَّدْت العَهْد والسَّرْج توكيداً، وأكَّدْته تأكيداً بمعنى، وبالواو أفْصَح"[(١٠)]. وكذا عَدَّها الفيروزأبادي، قال: "والتوكيد أفصح من التأكيد، وتوكَّد، وتأكَّد بمعنىً"[(١١)]،

---

(١) الصِّحَاح، ٤٤٢/٢ (أَكَدَ).

(٢) المحكم، المحيط الأعظم، ٨٠/٧ (أَكَدَ).

(٣) المصدر السابق، ١٢٨/٧ (أَكَدَ).

(٤) اللِّسان، ١٢٥/١ (أَكَدَ).

(٥) أثر القراءات في الأصوات والنَّحو العربي، ص٢٩٩.

(٦) سورة النَّحل، آية (٩١).

(٧) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري (٣١١هـ/٩٢٣م): معاني القرآن وإعرابه، شَرْح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢١٧/٣.

(٨) ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت٥٤٦هـ/١١٥١م): المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٤١٧/٣.

(٩) أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م): تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد أحمد عبد المقصود، علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظة: أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٥١٢/٥.

(١٠) الصِّحَاح، ٥٥٣/٢ (وَكَدَ).

(١١) القاموس المحيط، ٣٥٩/١-٣٦٠ (وَكَدَ).

إلَّا أنَّ وَجْه الفصاحة في لغة الواو كما بيَّن ابن منظور ليس على إطلاقه، وإنَّمَا يَحْكُمُهُ معنى السِّياق أو دلالته الواردة فيه تلك اللُّغَة، فإذا كانت دلالة السِّياق الحَلْف أو اليمين فالواو أفصح وأجود، لأنَّها الأكثر استعمالاً في هذا المعنى، وإذا كانت دلالته العَقْد بمعنى الميثاق فالهمزة هي الأفصح والأكثر استعمالاً فيه، قال: "وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أوثَقَهُ، والهمزة فيه لغة، يُقال: أوْكَدْتُهُ وأكَّدْته، وآكَدْته... وبالواو أفصح، أي: شَدَدْته، وتوكَّد الأمرُ وتأكَّد بمعنى، ويُقال: وَكَّدْت اليمين، والهمز في العَقْد أجْود، وتقول: إذا عَقَدْتَ فأكِّد، وإذا حَلَفْتَ فَوكِّد"[(١)]. وهو وَجْه الصَّواب فيما أرى، ومّما يُعزِّز فصاحة لغة الواو فيما يخصُّ معنى الحَلْف أو اليمين ما تقدَّم من قول الله تعالى: {وَلَا تَنْقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا}، وقول العَرْجي[(٢)]:

أوْ سائلي تُخْبِري إن كُنْتِ جاهلةً هل يَنْقُضُ الحرُّ عهداً بعد توكيد

والدّليل على ورود هذه اللُّغَة في هذا السِّياق– الحَلْف أو اليمين – في هذا البيت ما جاء في البيت السابق عليه من قول العَرْجي أيضاً:

لِحِلْفَةٍ بَرَّةٍ أَللهُ يَعْلَمُها وهل عليَّ سبيلٌ بَعْدَ مَجْهُودي

وكذا البيت اللّاحق له:

أحلِفُ باللهِ أيماناً مُضَاعَفةً في كُلِّ يومٍ من الأيامِ مَشهُودِ

ولعلّ مُراد الزَّجَّاج فيما تقدم له من قَوْلِ: "والأصلُ الواو، والهمزة بَدَلٌ منها" ليس في القول على إطلاقه، أي بعيداً عن دلالة السِّياق أو معناه كما أرى، وإنَّمَا يريد إذا كان ذلك في سياق الحَلْف أو اليمين، ويُعزّزه أَنَّ السِّياق ذاته الذي نصَّ فيه على القول ذاك – كما سبق –يُحْمل على المعنى ذاته – الحَلف أو اليمين – الوارد في الآية الكريمة السابق ذكرها، لكنَّ نصَّ قَوْلِهِ يُوحي بأنَّ ذلك يكون في عموم القول، وهذا ما قد رآه ابن عطيّة، وأبو حيَّان، إلَّا أنَّ نَصَّ قوله جَانَبَ فيه وَجْه الدّقة إلى حَدٍّ ما حينما استعمل كلمتي: (والأصل) و(البدل)، وكان من الأحسن فيه أنْ يقول مثلاً: والأفصح، أو والأجود الواو، والهمزة لغةٌ فيها؛ حتى يستقيم مع معنى سياق الآية الكريمة، أو دلالتها. والله تعالى أعلم.

وكذا وَجْه القول في (آصَدْت) و(أوْصَدْت)، و(مُؤْصَدَة) و(مُوصَدَة)، و(الأصيد) و(الوصيد)، فالهمزة والواو فيه – كما سبق القول – نظير ما في المثال السابق، فهما أصلان لُغويَّان كلٌّ منهما أصل قائم برأسه لا أنَّ الأُولى لغة في الثانية كما ذهب الفارسيّ؛ وذلك لورودهما في مادتي (أَصَدَ) و(وَصَدَ) – كما أوردنا سابقاً – وبهاتين اللُّغَتين جاءت قراءة الآيتين الكريمتين: {عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ}[(٣)]، و{إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ}[(٤)]. قال الفرّاء:

---

(١) اللِّسَانُ، ٢٦٩/١٥ (وكد).

(٢) العَرْجي: الديوان، رواية ابن جنّي، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، شَرَحَهُ وحقّقه: خضر الطائي، ورشيد العُبَيدي، الشركة الإسْلامِيَّة للطباعة والنشر المحدودة، بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، ص١٦٠–١٦١.

(٣) سورة البلد، آية (٢٠).

(٤) سورة الهُمَزة، آية (٨).

"وقوله جَلَّ وعزَّ: (موصدة) وهي المُطبقَة ثُهْمَز ولا تُهْمَز"[(١)]، وبَيَّنَ ابن خالويه وَجْه هاتين القراءتين، وهو أَنَّه بتحقيق الهمزة أُخِذَ من (آصَدَ)، ومن ثَمَّ من الثلاثي (أصد)، وبتَرْكها أُخِذَ من (أَوْصَدَ) ومن ثَمَّ من الثلاثي (وَصَدَ)؛ وعليه فهما لغتان، قال: "قوله تعالى: {عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ} هاهنا وفي "الهُمَزَة" يُقْرآن بتحقيق الهَمْز وَحَذْفِهِ، فالحُجَّة لِمَن حقَّق الهَمْزَ أَنَّهُ أخذه من (آصَدْتُ النّارَ) فهي (مُؤْصَدَةٌ)، والحُجَّة لمن ترك الهمز أنّه أخذه من (أَوْصَدْت النار) فهي (مُوصَدَة)... وهما لغتان

فصيحتان، معناهما: أُغْلِقت عليهم فهي مُغْلَقَة"[(٢)]. وممّن قرأهما بالهَمْز أبو عمرو، وحَمْزَة، وحَفْص عن عاصم، وقرأهما الباقون بالواو من غير هَمْز[(٣)].

وأرى أنَّ فيما تقدَّم في هذا المثال ردّاً على الفارسيّ الذي ذهب إلى أنَّ الهمزة لغة في الواو، وكذا رداً على الجوهري الذي ذهب المذهب ذاته حين قال: "والأصيدُ لغة في الوصيد وهو الفناء، والأصيدة كالحظيرة لغة

---

(١) الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م): معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، ٢٠٠١م، ٣/٢٩٠، ٣٨٠؛ وانظر: إصلاح المنطق، ص١٥٩-١٦٠، وابن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ/٨٨٩م): أدب الكاتب، حقّقه وَضَبَط غريبه، وشَرَح أبياته والمهمّ من مفرداته: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص٣٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه، ٥/٣٣٠، والصِّحَاح، ٢/٥٥٠ (وَصَدَ)، والسَّرقسطي: الأفعال، ١/١٢٣ (أصد).

(٢) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠/٩٨٠م): الحُجّة في القراءات السّبع، تحقيق وشَرْح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرِّسالة، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٣٧٢؛ وانظر: ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (ت٣٩٩هـ/١٠٠٨م): التّذكرة في القراءات، حقّقه وراجعه، وعلّق عليه: د. سعيد صالح زعيمة، توزيع منشورات: محمد علي بَيْضون لنَشْر كُتُب السُّنَّة والجماعة، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٩٩، ٥٥٤، والقيسي، مكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م): الكشف عن وجوه القراءات وعِلَلِها وحُجَجِها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ٢/٣٧٧، وأبو شامة الدّمشقيّ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ/١٢٦٦م): إبراز المعاني من حِرْز الأماني في القراءات السَّبْع للإمام الشاطبي (٥٩٠هـ/١١٩٣م)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عَطْوَة عوض، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ص١٥١، ٧٢٤.

(٣) انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس (ت٣٢٤هـ/٩٣٥م): السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص٦٨٦، والتذكرة في القراءات، ص٥٤٤، وأبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ/١٠١٢م): حُجّة القراءات، حقّقه وعلّق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، ص٧٦٦، والبنّاء، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي (ت١١١٧هـ/١٧٠٥م): إتحاف فضلاء البَشَر في القراءات الأربع عشر، رواه وصحّحه وعلّق عليه: علي محمد الضّبّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ٢/٦٢٩.

في الوصيدة، وآصَدْتُ الباب لغة في أوصَدْته: إذا أغْلَقْتُهُ، ومنه قرأ أبو عمرو: {إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ} بالهمز"[١]، فكأنّهما في هذا الرأي يذهبان إلى أنّ الواو هي الأصل، والهمزة مبدلة منها، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ فيما تقدّم من شَرْح مسندٍ بالأدلّة دليلاً على أنّهما لغتان؛ وعليه كان من الأحسن أنْ يذهبا إلى أنَّ الهمزة في مِثْلِ قول: (آصْدتُ الباب) فهو (مُؤْصَدٌ) بمعنى رَدَدْته، أي: أطْبَقْتُهُ فهو مُطْبَقٌ – هي الأَفْصَحُ في الاستعمال، ودليله الآية السابق ذكرها {نَارٌ مُؤْصَدَةٌ}، أي: مُطْبَقَة عليهم. وكذا ما أنشده "أبو عمرو عن الكسائي:

تَحِنُّ إلى أجبال مَكَّةَ ناقتي من دونها أبوابُ صَنْعَاءَ مُؤْصَدَة"[٢]

وكذا قول الأعشى[٣]:

قوماً يُعَالِجُ قُمَّلاً أبناؤهُمْ وسلاسلاً أُجُداً وباباً مُؤْصَدا

وممّا يُعَزّز هذا أيضاً أنَّ الخليل نعت لغة الهمز في مثل هذه الدلالة بأَنَّها هي الأَعْرَفُ، قال: "... والإصادُ، والإصْدُ هما بمنزلة المُطبِق، يُقال: أطْبَقَ عليهم الإصادُ، والوِصادُ، والإصْدُ، وأَصَدْت عليهم، وأَوْصَدْته، والهَمْزُ أعرف و{نَارٌ مُؤْصَدَةٌ} أي: مُطْبَقَة"[٤].

وكذا وَجْه القول في (الوصيد) و(الأصيد) بمعنى فِنَاء الدار، أو البيت فهما لغتان أيضاً كما جاء في قول الفرّاء في قوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[٥] ونَصُّهُ: "الوصيدُ: الفِنَاء، والوصيدُ والأصيدُ: لغتان مِثْل: الإكاف والوِكاف، ومِثْل: أرَّخْتُ الكتابَ وَوَرّخْتُهُ، وَوَكَّدْتُ الأمْرَ، وأَكَّدْتُهُ، وَوَضَعْتُهُ يَتْناً وأَتْناً، ووتْناً يعني الولد"[٦].

أمّا فيما يتعلق بأيِّ اللُّغَتين أكثر استعمالاً في مِثْل هذا المعنى لِمثْل هذه الكلمة في الآية الكريمة، فالقول فيه على خلاف ما تقدّم من قَوْلٍ في (مُؤْصَدة) و(مُوصَدَة) أي أنّ الواو هي الأفصح والأكثر استعمالاً،

---

(١) الصِّحَاح، ٤٤١/٢، (أصد).

(٢) إصلاح المنطق، ص١٥٩-١٦٠.

(٣) الأعشى الكبير، ميمون قيس: الديوان، شَرَحَهُ وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٥٤.

(٤) العين، ١٤٥/٧ (أصد).

(٥) سورة الكهف، آية (٨).

(٦) معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجّار، الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، ٢٠٠٠م، ١٣٧/٢؛ وانظر: اللِّسَان، ٢٢٢/١٥ (وَصَدَ).

وهذا ما ذهب إليه ابن سيده، قال: ".... والأصِيدُ: الفناء، والوصيدُ أكثر"[١]، وكذا قاله ابن منظور[٢]، والشاهد على ذلك إضافة إلى الآية الكريمة قول الشاعر[٣]:

بأرضِ فلاةٍ لا يُسَدُّ وَصِيدُها عليَّ ومعروفي بها غَيْرُ مُنْكَرِ

والوصيد في هذا هو الباب أو الفناء.

وعليه فإنّي أرى أنَّ في كُلِّ ما تقدَّم من شَرْحٍ وَنَقْدٍ وتَعْليل لتأكيد الاستدلال على كون الهمزة والواو لغتين في المثالين السابقين ردّاً على الفارسي الذي ذهب إلى أنَّ الهمزة فيهما مبدلة من الواو، وكذا ردّاً على السيوطي الذي ذهب نقيض هذا؛ فَحَمَلَهُما على أنَّهما من باب إبدال الهمزة واواً[٤].

أمَّا وَجْه القول في مثال (يَفَعَة) و(وَفَعَه) الذي أورده الفارسي ممّا حكاه أبو زيد فهو ذاته القول الذي أوردته واستَدْلَلتُ عليه في مثاليه السابقين، فالياء والواو فيه لغتان؛ لأصليتهما فيه، إذْ ورد في مادتي (يَفَعَ) و(وَفَعَ). جاء في "المحكم والمحيط الأعظم" مادة (يَفَعَ): "... وُغلام يافِعٌ، ويَفَعَةٌ وأَفَعَةٌ: شابٌّ، وكذلك الجمع والمؤنث"، وجاء فيه أيضاً في (وَفَعَ): "... وغُلامٌ وَفَعَةٌ وأَفَعَةٌكَيَفَعَةٍ". وكذا القول فيهما في اللسان[٥]، وعليه فإنّي أرى أنَّ في وروده في هاتين المادتين دليلاً على أنَّ الياء والواو فيهما – كما سبق القول – لغتان لا أنّ إحداهما لغة في الأخرى – كما ذهب الفارسي – أو مُبْدَلة منها. أمَّا ما يمكن أنْ يُحمل على أنَّه لغة في الياء تارة، وفي الواو أُخرى في هذا المثال فهو الهمزة في (أَفَعَة) بخلافها مثلاً في مثال (أَثْن)[٦] فالهمزة فيه أصل قائم برأسه، وهي لغة ثالثة مضافة إلى لُغَتَيْ الواو في (وَثْن)[٧]، والياء في (يَثْن)[٨]. أمَّا في (أَفَعَة) فهي – كما أشرنا – لغة لغة فيهما – أي الواو، والياء – أو مبدلة منهما، ولَعَلَّ في إبدالها من الياء المفتوحة على وَجْه الخصوص وفي فاء الكلمة في (يَفَعَة) رداً على من أنكر مثل هذا الإبدال كالفارسي – فيما تَقَدَّم – أو على من قَيَّدَهُ في مثال (أَدْي) و(أَدَيه) كابن جنّي – فيما تقدم أيضاً – وعلى من زاد عليه مثال قولهم: (أَلَلٌ) في (يَلَلٍ) والقول فيهما – كما سَيَتَبَيَّن – ليس على هذا الوَجْه.

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٣٥٠/٨ (أصد).

(٢) انظر: اللِّسَان، ١١٢/١ (أصد).

(٣) القُرشي، أبو زيد محمد بن الخطّاب (ت٣١٠هـ/٩٢٢م): جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حقَّقه وضَبَطهُ وزاد في شَرْحِهِ: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ص١٧، ونُسِبَ البيت فيه إلى زهير بن أبي سُلمى، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٤) انظر: المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، ٤٦٢/١.

(٥) اللِّسَان، ٢٥١/١٥، ٣٢٠ مادة (وَفَعَ) و(يَفَعَ) على الترتيب.

(٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٥١٢/٩، واللِّسَان، ٤٩/١ مادة (أَثَنَ) في كليهما.

(٧) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٥٣٩/٩، واللِّسَان، ١٥١/١٥ مادة (وَثَنَ) في كليهما.

(٨) انظر: العين، ١٣٦/٨، والمحكم والمحيط والأعظم، ٥٢٢/٩، والأفعال للسَّرقسْطي، ٢٩٩/٤، والأفعال لابن القطّاع، ٣٧٦/٣، واللِّسَان، ٣٠٨/١٥، والقاموس المحيط، ٢٨٠/٤، وجميعها مادة (يَثَنَ) وتعني الولاد المنكوس، أي: أن تخرج رِجْلا المولود قبل رأسه ويَدَيْه.

وعليه فَإنَّه لمّا كانت الواو والياء في (وَفَعَة) و(يَفَعَة) لغتين، كُلٌّ منهما أصل قائم برأسه، والهمزة في (أفعة) لغة في كُلٌّ منهما – كان من الأحسن على الفارسي أنْ يستبدل (أفَعَة) بـ (وَفَعَة)؛ ليصحّ تمثيله على أنَّ الهمزة لغة في الياء أو مُبدلة منها؛ وليستقيم أيضاً مع الهمزة في المثال المحمول عليه، أو المُمَثَّل عليه (أدْي) و(أدَيه) إنْ صَحَّ هذا الوَجْه فيه – كما سيتبيّن – لأنّ الخلاف قائمٌ حولَ استبدال الهمزة من الياء، وليس الواو من الياء. وكذلك القول في مثالي (أكَّدْت) و(وَكَّدْت)، و(آصَدْت) و(أوْصَدْت)، فإنَّالتَّعاوُر وقع فيهما بين الهمزة والواو، وليس بين الهمزة والياء موضع الخلاف في المثال المتقدِّم، ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الأمثلة الثلاثة لا تخدم حجّته للعلة تلك، ولعلّة أخرى أيضاً، وهي أنَّ الهمزة والواو، والواو والياء في الأمثلة ذاتها لغتان – كما تَبَيَّن بالأدلّة – وهذا دليل على أن الهمزة في قول (أدْي) و(أدْيه) و(أدَيه)، والياء فيما يقابلها في (يَدْي) و(يَدْيه) و(يَدَيه) لغتان كلٌّ منهما أصل قائم برأسه – كما ذهب الفارسي في الرأي الثاني له الذي حملهما عليه فيه – وَوَجْه ذلك فيما تبيّن من خلال نَهْجِ البحث والتحرّي الذي اتَّبَعْتُه في الوقوف على أصل الهمزة فيما تَقَدَّم من قول: "قطع الله أَدَيْه، وَيَدَيْه" و"ثَوْبٌ أدِيٌّ ويَدِيٌّ: إذا كان واسعاً" أَنَّ هذا المثال بهاتين اللُّغَتين قد ورد في بعض معاجم اللُّغَة في مادتي (أدْي) أو (أدا) و(يَدْي) أي في أصلين لُغَويين: فاء الكلمة في أوَّلهما همزة، وفي ثانيهما ياء، ومنها "الصّحاح" جاء فيه في (أدا): "وحكى اللّحياني: قَطَع الله أَدَيْه، يريد: يَدَيْه، وثوبٌ أدِيٌّ ويَدِيٌّ: إذا كان واسعاً". وجاء فيه في (يدي) ما نَصُّه: "... وهذا ثوبٌ يَدِيٌّ وأَدِيٌّ، أي: واسع، قال العجّاج[(١)]:

في الدّار إذْ ثَوْبُ الصِّبَا يَدِيٌّ وإذْ زَمانُ الناسِ دَغْفَلِيٌّ".

وكذا جاء في "المحكم"، ونَصُّه في (أدي): "وَقَطَع الله أَدَيْه، أي: يَدَيه"، أمّا نَصُّه فيه في (يدي) – وقد سبق إيراده، وسأُورده ثانيةً للوقوف على ما ورد فيه من تناقض من جهة، وعدم دقّة من جهةٍ أخرى – فهو: "وقالوا: قَطَعَ الله أَدَيْه، يريدون: يَدَيْه، أبدلوا الهمزةَ من الياء، ولا نَعْلَمُها أُبدلت منها على هذه الصورة إلَّا في هذه الكلمة، وقد يجوز أنْ يكون ذلك لغة لقلّة إبدال مثل هذا".

وَوَجْه التناقض فيه مُؤدّاه أنّه ذهب إلى أَنَّ الهمزة في هذا المثال مُبْدَلة من الياء في الوَجْه الأوّل الذي حملها فيه عليه رغم إيراده إيّاه في مادة ثانية مُسْتقلَّة في أصل وضعها اللُّغَوي، وهي (أدي)، والتي تدلّ – كما سبق القول – على أنَّ الهمزة فيه أصل قائم برأسه، فهي لغة ثانية فيه، وليست مبدلةً من الياء؛ لأنَّه لو جاء حمله إيَّاها على هذا الوَجْه في حال ورود هذا المثال في مادة (يدي) لا غير لصحَّ ذلك فيه.

أمَّا وَجْه عدم الدّقة فيه فَيَكْمُن في حَصْرِه إبدال الهمزة من الياء في المثال المتقدِّم وهو فيه غير صحيح للعلّة السابق ذكرها، ولو سلّمنا بصحة رأيه هذا لَرُدَّ عليه بالقول: إنّ هناك أمثلة أُخرى وإنْ كانت قليلة؛ لأنَّ هذا الإبدال على ما يبدو غَيْرُ مطَّرِد ومنها المثال الذي سبق الوقوف عنده، وهو قولهم: (أَفَعَة) في (يَفَعَة) و(وَفَعَة)، فالهمزة تارةً تكون مبدلةً من الياء، أو لغة فيها وهو ما يَعْنِينا في هذا المقام، وتارة مبدلة من الواو أولغة فيها؛ وذلك لوروده – كما سبق – في هاتين اللُّغَتين المُبْدَل منهما: الياء (يَفَعَ)، والواو (وَفَعَ)، إضافة إلى أمثلة سَنُبَيِّنُها لاحقاً.

---

(١) العجّاج: الديوان، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ، وشَرَحَهُ، عُنِيَ بتحقيقه: د. عزّة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان، ص ٣١٣، والرواية فيه "بالدّار" بحرف الجرّ الباء.

وممّا يُعَزِّز وَجْه اللُّغَتين في المثال ذاته أيضاً الموقوف عنده أنَّه ورد في تَيْنِك المادتين أيضاً في اللسان[١]، وكذا في كُتُب الأضداد[٢]، وأَخُصُّ في هذا المقام قولهم: "ثَوْبٌ أَدِيٌّ، ويَدِيٌّ" ويتمثَّل وَجْه الضِّدِّيّة فيه الذي سوَّغ إيراده في الكتب التي تحمل مِثْلَ هذا العنوان في الدّلالة التي يحملها، فهو يُطلق على الضَّيّق والواسع، أنشد التوزيّ[٣] في أُولى الدلالتين، فقال:

عَيْشٌ يَدِيٌّ ضَيِّقٌ وَدَغْفَلِيّ.

ومثله قولهم: "دَلْوٌ يَدِيّة وأَدِيّة" وهي الوَفْق، أي التي ليست بالواسعة، ولا الضيِّقة، قال الأصمعي في هذا: "ويُقال: دَلْوٌ أَدِيّة مشدّدة، وهي الوَفْق المُقَذَّذة، وتُحَوَّل الألف ياء، فيقال: يَدِيَّة، وهي في موضع آخر الواسعة، قال العجَّاج:

(أزمانُ إذْ ثَوْب الصِّبَا يَدِيٌّ). أي واسع"[٤].

ولعلّ في قوله: "وتُحَوَّلُ الألف ياء" والمُراد بالألف هنا الهمزة –وَجْهاً مُؤدّاه فيما أرى أنَّ مثال (أَدْي) و(يَدْي). و(أَدَيه) و(يَدَيه) – مفرداً كان أو مُثنّى – إذا كان المعنى المُراد فيه (اليد) العُضو فإنّ الياء هي الأفصح في الاستعمال اللُّغَويّ، بل هي الأصل فيه، واستعماله بالهمزة يكون على أساس أنَّها مبدلة من الياء، أو لغة فيها كما ذهب كثير من علماء اللُّغة[٥]، وعلى رأسهم ابن جنّي مستدلاً على ذلك بقلَّة التصاريف اللُّغَوية لكلمة (اليد) إذا استعملت بالهمزة، وكذا بأنَّها تُجمع بالياء، فيُقال: يَدِيٌّ، وأيدٍ، وأيادٍ. ونَصُّ قوله في ردّه على الفارسيّ: "... إلَّا أنَّنِي أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنَّه ذهب إلى أنَّ الهمزة في (أَدْيه) ليست بدلاً من الياء، وإنَّمَا هي أصل برأسه، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرَّفت الهمزة في هذه اللفظة تصرُّف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّا نجدهم يقولون: يَدَيْت إليه يداً، وأَيْدَيْتُ أيضاً، ويَدَيْتُ الصَّيْدَ: إذا أصَبْتَ يَدَه، وكَسَّروها. فقالوا: يَدِيٌّ، وأيْدٍ، وأيادٍ، وقال:

---

(١) انظر: اللِّسَان، ٧٥/١، (أدا)، ٣١٠/١٥-٣١٢، (يدي).

(٢) انظر: الأضداد المنسوب للأصمعي في "ثلاثة كتب في الأضداد"، ويليها ذيل في الأضداد للصّغّاني، نشرها: د. أوغت هفنر، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ص١٩، (أدا)، والأضداد المنسوب للسجستاني في "ثلاثة كتب في الأضداد"، ص١٠٤، (يدي)، ص١٢٢ (أدا)، ص١٧٤ (أدي)، والأنباري، محمد بن القاسم (ت٣٢٧هـ/٩٣٨م): كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٦٢.

(٣) انظر: اللِّسَان، ٣١٢/١٥، (يدي).

(٤) الأضداد المنسوب للأصمعي في "ثلاثة كتب في الأضداد" ص١٩ (أدا).

(٥) انظر: الأمالي، ١٦٠/٢، والمحكم والمحيط الأعظم، ٣٦٤/٩، واللُّبَابُ، ٢٩٦/٢، والإيضاح في شَرْح المفصَّل، ٣٩٦/٢، والممتع في التصريف، ٣٤٦/١-٣٤٧، والبَعْلِيّ، محمد بن أبي الفتح (ت٧٠٩هـ/١٣٠٩م): الفاخر في شَرْح جمل عبد القاهر، تحقيق: د. ممدوح محمد خَسَارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٢م، ٩٤١/٢، وشَرْح المراح في التصريف، ص٢٤٠، وعنقود الزواهر في الصَّرْف، ص٣٠٥، والمزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، ٣٩٦/٢.

فَلَنْ أذكُرَ النُّعمانَ إلا بصالحٍ فإنَّ له عِنْدِي يَدِيًّا وأَنْعُمَا

فجاء بالجَمْع على فَعِيل، وهذا اسم للجَمْع عندنا، وليس مُكَسَّراً كـ (أَيْدٍ) و(أيادٍ)... ولم نَرَ الهمزة في (أَدْي) موجودة في غير هذه اللفظة، وفي أحد وَجْهي (آدَيْتَهُ)... على أَنَّا نعتقد فيه أنَّه إنّما بَنَى (أَفْعَلْتَهُ) من لفظ (الأَدْي) بعد أن قُلِبَت همرته عن (يَدْي)، وإلَّا فالياء هي الأصل، وليس كذلك ما شَبَّهَهُ به من نَحْو: (يُسْرُوع) و(أُسْرُوع)، و(يَلَمْلَم) و(أَلَمْلَم)، و(أُسُر) و(يُسُر)؛ لاطّراد كُلّ واحدٍ من هذه الحروف في مكان صاحبه، وقلّة استعمالهم (الأَدْي) في معنى (اليد). فاعرف ذلك"[١].

وأرى أنَّ ذهابه إلى قلّة استعمالهم (الأَدْي) في معنى (اليد) جارٍ في اللُّغَة الفصحى، أمَّا في اللهجات المحكيّة المعاصرة فلغة الهمزة هي الدارجة، أو المستعملة، إذ يُقال: (أَدَيَّ) و(أَديه) و(إِديه) في (يَدَيَّ) و(يَدَيْه).

أمّا إذا كان المعنى المراد فيها الواسع أو الكبير، وضدّه الضَّيِّق، أو الصغير – كما سبق – فإنَّ الهمزة والياء فيه متساويتان في الفصاحة، ومن ثَمَّ فهما لغتان إلَّا أنَّ الهمزة في هذا المعنى هي الأكثر استعمالاً خلافاً لما تَقَدَّم في معنى (اليد) العضو، والدليل على ذلك ما جاء في اللسان مادة (أدا)، ونَصُّه: "... وغَنَمٌ أَدِيّة على فَعِيلة، أي: قليلة. الأصمعي: الأَدِيَّة تقدير: عَدِيَّة من الإبل القليلة العدد. أبو عمرو: الأداة: الخوّ من الرّمل، وهو الواسع من الرّمل، وجَمْعُهُ: أَيْدِيّة... وإناءٌ أَدِيٌّ: صغير، وسِقاءٌ أَدِيٌّ: بين الصغير والكبير، ومالٌ أَدِيٌّ، ومتاعٌ أَدِيٌّ كلاهما قليل، وَرَجُلٌ أَدِيٌّ: خفيف مُشَمِّر، وقطع الله أَدَيْه، أي: يَدَيْه، وثوبٌ أَدِيٌّ ويَدِيٌّ: إذا كان واسعاً".

كما أنَّ فيما تقدَّم من قول العجَّاج: "بالدّار إذْ ثوبُ الصِّبا يَدِيٌّ" دليلاً على أنَّ الياء لغة ثانية في مثل هذه الدلالة.

وبعد، فَلَعلَّ فيما تقدَّم من شَرْح وتوضيح مُعَزَّزٍ بالأدلّة بياناً متى تكون الهمزة في هذا المثال لغة في الياء، أو مبدلةً منها، ومتى تكونان لغتين، وقد يكون المعنى المُراد الذي بيّناه في هذا المثال هو العِلَّة في حَمْل الفارسيّ الهمزة فيه على الوَجْهين اللذين سَبَق إيرادُهما.

وكذا وَجْه القول في مثال (أَلَلٍ) و(يَلَلٍ)[٢]، فالهمزة فيه ليست مبدلةً من الياء كما ذهب كثير من علماء اللُّغَة[٣]، بل هي أصْل قائم برأسه كحال الياء فيه؛ وذلك لوروده في ذَيْنِك الأصلين الثلاثيين – (أَلِلَ) و(يَلِلَ) –

---

(١) سرّ صناعة الإعراب، ٢٣٩/١ – ٢٤٠، ٧٢–٧٣، والخصائص، ٤٠٠/٢.

(٢) (ألل) و(يلل) يعني انثناء الأسنان إلى داخل الفم، وقيل قِصَر الأسنان. انظر: العين، ٣٦٢/٨، (يلل)، والكتاب، ٣٣٧/٤، وإصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأبو الطَّيِّب اللُّغَوي، عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ/٩٦٢م): الإبدال حقّقه وشَرَحَهُ ونشر حواشيه الأصليّة، وأكمل نواقصه: عزّ الدين التنوخي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص٥٧٣، والأمالي، ١٦٠/٢، والمحكم والمحيط الأعظم، ٣٩٧/١٠ (يلل)، والأفعال لابن القطّاع، ٣٧٧/٣، (يلل)، واللّسان، ٣٢٢/١٥ (يلل)، والكنّاش في فنّي النَّحو والصَّرْف، ٢٢٤/٢، وعنقود الزواهر، ص٣٠٥.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب، ٩٢/١–٩٣، والمفصَّل في صنعة الإعراب، ص٥٠٧، والإيضاح في شَرْح المفصَّل، ٤٢١/٢، ٣٩٦، والممتع في التصريف، ٣٤٦/١ –٣٤٧، وشَرْح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٣/٣٠٥–٣٠٦، والفاخر في شَرْح جمل عبد القاهر، ٩٤١/٢، والكنّاش، ٢٢٤/٢، وشَرْح المراح في التّصريف، ص٢٤٠، ومقاليد التّصريف، ١٠٤/٢–١٠٥.

والمعنى فيهما واحدٌ، وممن أورده في الثلاثي (أَلِلَ) الأزهري[١]، جاء فيه فيما أورده عن "اللحياني: في أسنانه يَلَلٌ وأَلَلٌ. وهو أنْ تُقْبل الأسنان على باطن الفم. غيره: الأيَلُ: قصير الأسنان، والجمع، اليُلُّ، قال لبيد[٢]:

يُكْلِحُ الأرْوَقَ منهم والأَيَلّ"

وكذا الجوهري[٣]، ونصُّ القول عنده في تلك المادة أيضاً هو: ".... وأَلِلَ السِّقاءُ بالكسر: تغيَّرت رِيحُهُ، وهذا أحد ما جاء بإظهار التضعيف؛ وأَلِلَت أسنانُهُ أيضاً، أي: فَسَدت". وهذا ما جاء عند ابن منظور أيضاً، إذْ أورده في تينك المادتين: الهمزة (أَلِلَ)، والياء (يَلِلَ). ولعلَّ في هذا رَدّاً على ابن الأعرابي الذي ذَهَبَ فيما أورده عنه ابن سيده إلى أنَّ الهمزة في (الأَلَل) – وهو هنا اسم – مبدلة من الياء في (اليَلَلِ)؛ لعدم وجود فعل (أَلِلَ) ليكون (الأَلَلُ) مُشْتَقّاً منه، ونَصُّ قوله في هذا: "... وقال ابن الأعرابي: (اليَلَلُ) أشدُّ من الكَسَسِ، والأَلَلُ لغةٌ على البَدَل، وقد يَلَّ ويَلِلَ يَلّاًويَلِلاً، ولم نسمع من الأَلَلِ فِعْلاً؛ فَدَلَّ ذلك على أنَّ همزة (أَلِلَ) بَدلٌ من ياء (يَلِلَ)"[٤].

ولعلَّ السبب فيما أَرَى الذي حدا بكثير من علماء اللُّغَة– كما سبقت الإشارةُ– إلى القول بأنَّ الهمزة في هذا المثال مبدلة من الياء – يعود إلى كثرة استعماله بالياء، وقلّتَه بالهمزة، وهذا ما صرَّح به ابن عصفور في "باب إبدال الهمزة من الياء"[٥] مورداً أمثلةً أخرى حاملاً الهمزة فيها على هذا الوَجْه أيضاً، قال: "... وقالوا: في أسنانه (ألَلٌ)، وأصله (يَلَلٌ)، فأبدلوا الياء همزة، وقالوا: (رِئْبَال) وأصله (رِيبال)، فأُبدلت الياء همزةً، وكذلك قالوا: (الشِّئْمة) يريدون: (الشِّيْمة) ومعناها الخليقة، فأبدلوا أيضاً الياء همزة، وإنَّمَا جعلْنا الهمزة في (أَلَلٍ) و(رِئْبَال) و(الشِّئْمة) بدلاً من الياء، ولم تُجعل أصلاً بنفسها؛ لأنَّ الأكثر في كلامهم (يلل) و(رِيبال) و(شيمة) بالياء، واستعمال هذه الأسماء بالهمز قليل؛ فَدَلَّ على أنَّ الهمزة بَدَلٌ، وأنَّ الياء هي الأصل، فهذا جميع ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء، على غير اطّراد"[٦].

ومما يستدعي الوقوف عنده في نَصَّ قول ابن عصفور هذا هو أنَّ الهمزة في مثالي (رِئْبَال) و(الشِّئمة) ليست ببدلٍ من الياء كما ذهب، وإنَّمَا تُحمل فيما يخصُّ المثال الأوّل على وَجْهين: أوّلهما: أنَّها أصليّة؛ وذلك لورودها في الجذر أو في الأصل الأوّل له وهو الرباعي (رَأْبَل)[٧]؛ وعليه فإنَّ هذا المثال يكون على زِنة (فِعْلال)، وتكون الياء فيه في لغة مَنْ قاله بها، أي (رِيبال) مُخفّفة من الهمزة تخفيفاً بَدَلِيّاً كمثالها في قول: (بِير) و(ذِيب) في (بِئْر) و(ذِئْب)، وَوَجْه تخفيفها من الهمزة هو ما ذهب إليه ابن سيده قال مُعَلِّلاً ذلك، وكذا مُعَلِّلاً

---

(١) تهذيب اللُّغَة، مجلد ٨، ج٢٣٤/١٥ (أَلِلَ).

(٢) العامري، لبيد بن ربيعة: الديوان، دار صادر، بيروت، ص١٤٧، وصدره: رَقَّمَيَّاتٍ عليها ناهضٌ. وانظر: العين، ٣٦٢/٨، (يلل)، وتهذيب اللُّغَة، مجلد ٨، ج٢٣٤/١٥ (ألل)، وابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م): مقاييس اللُّغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٤١هـ/١٩٩١، ١٥٢/٦ (يَلَّ)، واللِّسَان، ٣٢٢/١٥ (يلل).

(٣) الصِّحَاح، ١٦٢٦/٤ (يلل).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم، ٣٩٧/١ (يَلِلَ)؛ وانظر: اللِّسَان، ٣٢٢/١٥ (يَلِلَ).

(٥) الممتع في التصريف، ٣٤٣/١.

(٦) المصدر السابق، ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٧) جاء في اللِّسَان، ٥٧/٦ (رَأْبَلَ): "الرِّئْبَال: من أسماء الأسد والذِّئب، يهمز ولا يهمز، مثل: حَلَأْتُ السّويق، وحلَّيْتُ، والجمع الرَّآبيل".

السبب في كونه من الرباعي (رأبل) والهمزة فيه أصلية: "وإنَّمَا قَضَيْت على (رِئْبَال) المهموز أنَّه رباعي على كثرة زيادة الهمزة من جهة قولهم في هذا المعنى (رِيبالٌ) بغير همز؛ وذلك أنَّ (رِيبال) بغير همز لا يخلو من أنْ يكون (فِيعَالاً) أو (فِعْلالاً)، فلا يكون (فِيعالاً)؛ لأنَّ (فِيعالاً) من أبنية المصادر ولا (فِعْلالاً) وياؤه أصْل؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فَثَبَت من ذلك أنَّ (رِئْبَالاً) فِعْلالٌ همزتُهُ أصلٌ، بدليل قولهم: خَرَجوا يَتَرَأْبلون، وأنَّ (رِيبالاً) مُخفَّفٌ عنه تخفيفاً بَدَلِيّاً، وإنَّمَا قضينا على تخفيف همزة (رِئْبَال) أنَّه بَدَلِيّ؛ لقول بعض العرب يصف رجلاً: هو ليثٌ أبو رَيَابِلَ، وإنَّمَا قال: رَيابِلَ، ولم يَقل: رَيابيلُ؛ لأنَّ بعده (عَسَّافُ مَجَاهِلَ). وحكى أبو علي: رَيابِيلُ العرب لِلُصُوصهم، فإنْ قُلْت: فإنّ (رِئْبَالاً) فِئْعَالٌ؛ لكثرة زيادة الهمزة، وقد تَرَبَّل لحمُه، قلنا: إنّ (فِئْعَالاً) في الأسماء عدمٌ، ولا يُسَوَّغ الحملُ على باب (انْقَحَلَ) ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وأمّا تَرَبَّل لحمهُ مع قولهم: (رِئْبَالٌ) فمن باب (سِبَطْرٍ)، وإنَّمَا هو في معنى (سَبْط) وليس من لفظه... ولا يجب أنْ يُحمل قولهم: يَتَرَأْبلون على باب تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وخرجوا يَتَمَعْفَرون؛ لقلّة ذلك"[(١)].

أمّا ثاني الوَجْهين في المثال ذا فهو أنَّ الهمزة فيه زائدة؛ وذلك لوروده ثانيةً في الجذر الثلاثي (رَبَلَ)[(٢)] وبالمعنى ذاته الوارد في (رَأْبل)، وعليه فهو على زِنة (فِئْعَال) وهذا الوَجْه كما ذهب ابن سيده – فيما تقدّم – غير وارد؛ وذلك لانعدام هذا البناء في الأسماء، وكذا الحال في الياء فيمن قال (رِيبال) فَإنَّها فيه زائدة لمَّا ورد في الثلاثي (رَبَلَ)، فهي فيه حرف مَدٍّ ناتج عن إشباع كَسْرَة الراء، ومن ثَمَّ فهو على زنة (فِيعال)، وهذا البناء رَدَّه ابن سيده – كما ورد فيما تقدّم – وذلك لأنَّه من أبنية المصادر، و(رِيبال) اسم؛ وعليه فَإنَّه لمّا انعدم ورود بنائي: (فِئْعَال) و(فِيعَال) في أبنية الأسماء، فإنَّ (رِئْبَال) على زنة (فِعْلال)، وهمزته أصل؛ لأنَّه من (رَأْبل)، وهذا البناء له أمثلته في الأسماء كـ (قِنْطار) من (قَنْطَرَ)، وفي الصفات كـ (سِرْداح)[(٣)] من (سَرْدَحَ). وبناءً على هذا فإنّ الياء فيه مُبدلة من الهمزة خلافاً لِما ذهب إليه ابن عصفور.

أمّا فيما يخصُّ ثاني المثالين (الشِّئْمة) و(الشِّيمة) فإنَّ الهمزة والياء فيه لغتان وليسَت الأولى مبدلة من الثانية؛ وذلك لوروده في مادتي (شَأَمَ) و(شَيَمَ) ولمعنى واحدٍ فيهما، جاء في "المحكم" مادة (شأم): "والشِّئْمة مهموزة الطبيعة، حكاها أبو زيد واللحياني، وقال ابن جني: قد همز بعضهم الشِّئْمَة، ولم يُعَلِّلْهُ" وأضاف ابن سيده: في السِّياق ذاته قائلاً: "والذي عندي فيه: أنَّ هَمْزَهُ نادرٌ؛ لأنَّه ليس هنالك ما يوجبه". وجاء فيه في (شيم): "الشِّيمة: الخُلُق، والشِّيمة: الطبيعة، وقد تقدَّم أنَّ الهمز فيه لُغَيَّة، وهي نادرة" وهذا ما جاء في اللسان أيضاً في هاتين المادتين (شأم) و(شيم).

وأرى أنَّ العِلَّة في ذهاب ابن سيده إلى "أنَّ الهمز فيه لُغَيَّة" على الرغم من إيراده–أي الهَمْز – فيه كأصل قائم برأسه – تعود إلى كثرة استعماله بالياء، وقلّته بالهمز لِثِقَلِهِ، وهو في هذا نظير مثال (يلل) و(ألل) الذي ورد في تينك المادتين – كما سبق – وحُملت فيه الهمزة على أنَّها مبدلة من الياء؛ وذلك للعلّة ذاتها.

وبعد، فَلَعَلَّ في كلِّ هذا رداً لِمَا ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ الهمزة في هذه الأمثلة مبدلة من الياء، كما أنَّ في القول السابق له رأياً آخر جانب فيه الصواب حين حَصَر إبدال الهمزة من الياء في الأمثلة الثلاثة

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٣٥٩/١٠ – ٣٦٠؛ وانظر: اللِّسَان، ٥٧/٦ – ٥٨ مادة (رأبل) في كليهما.

(٢) انظر: اللِّسَان، ٩١/٦ (رَبَلَ).

(٣) جاء في اللِّسَان، ٢٣٤/٦ (سَرْدَحَ): "السِّرْدَاح، والسِّرْداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثير اللحم... والسِّرداح أيضاً: جماعة الطَّلْح، واحدته سِرْداحة".

السابق ذكرها، مع عدم صحّته فيها لِمَا بَيَّناه بالشرح المسند بالأدلة، ولِمَا سبق من ورود أمثلة على مثل هذا الإبدال كقولهم: (أَفَعَة) في (يَفَعَة).

ومثال ما تَقَدَّم أيضاً ممّا جاءت فيه الهمزة والياء لغتين في فاء الكلمة، ومن باب التمثيل لا الحصر قولهم: اليَأْفوخ واليافوخ[١]، ففاء الكلمة في الأوّل منهما همزة، وفي الثاني ياء؛ لذا فهما على زنة يَفْعُول، وفاعُول– على الترتيب – ويُسْتَدلّ على ذلك بصيغتي الجمع اللتين جُمِعا عليهما، إذ وَرَدَا بهاتين اللُّغَتين، فالأوّل منهما جُمِع على (يآفِيخ) على زنة يفاعِيل، والثاني على (يوافِيخ) على زنة فواعِيل، وقد استدلَّ ابن سيده بثاني الصيغتين –يوافِيخ–على أنّ الياء فيه أصل قائم بذاته كما هي حال الهمزة في الجمع (يآفِيخ)، قال في (يَفَخَ) بعد أن أورد ما جاء فيه في (أَفَخَ): "اليافوخ: مُلْتَقَى عظم مُقَدَّم الرأس ومُؤخَّره، وقيل: هو ما بين الهامة والجبهة، وقد تقدَّم في الهمز. وإِنَّمَا شجَّعَنَا على وَضْعه في هذا الباب أنَّا وجدنا جمعه يوافِيخ، فَاسْتَدْلَلْنَا بذلك على أنَّ ياءه أصل". وبصيغة الجمع هذه استدلَّ الفيروز أبادي أيضاً على الأصل اليائي فيه[٢] ويؤكِّده قولهم: "يَفَخَهُ: أصاب يافوخَهُ، فهو مَيْفُوخٌ"[٣] بلغة الياء. هذا يعني أنَّ الأصل الثلاثي للأول منهما هو (أَفَخَ)، وللثاني (يَفَخَ)، وقد ورد هذا المثال في هذين الأصلين الثلاثيين[٤]. ومع ذلك فقد ذهب الليث فيما أورده ابن منظور[٥] إلى أنَّ الهَمْزَ فيه هو الأحسن والأصوب، قال: "قال الليث: مَنْ هَمَز اليأفوخ فهو على تقدير يَفْعُول، ورجلٌ مَأْفوخ إذا شُجَّ في يَأْفوخه، ومَنْ لم يهمز فهو على تقدير فاعول من اليفخ، والهمز أصوب وأحسن، وجمع اليأْفوخ: يآفِيخ... والياء زائدة" ويعزّزه مجيئه في صيغة الجمع هذه فيما أُورد عن علي بن أبي طالب ﷺ من قول: "وأنتم لهاميم العرب، ويآفِيخ الشَّرف"[٦].

ومن أمثلة هاتين اللُّغَتين في فاء الكلمة أيضاً قولهم: "الأَلَبُ واليَلَبُ"[٧]، إذ نصَّ الخليل على ذلك في قوله: "اليَلَبُ والألَبُ لغتان"[٨]، وهو الصَّواب فيما أرى لوروده في تينك المادتين –كما هو مشار في الهامش المتقدِّم (أَلَبَ، ويَلَبَ) خلافاً لِمَا ذهب إليه في موضع آخر من أنَّ الهمزة لغة في الياء[٩]، وكذا ذهب ابن

---

(١) اليأفوخ واليافوخ: مُلْتَقَى عظم مقدَّم الرأس ومؤخَّره، وقيل: هو ما بين الهامة والجبهة. انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٢٣٩/٥ – ٢٤٠، ٢٧٠ مادتا (أَفَخَ) و(يَفَخَ) على الترتيب، واللِّسَان، ١٢٠/١ (أفخ)، و٣٢٠/١٥ (يَفَخَ)، والقاموس المحيط، ٢٦٥/١ (أَفَخَهُ)، و ٢٨٢/١ (يَفَخَهُ).

(٢) القاموس المحيط، ٢٥٦/١ (أَفَخَهُ).

(٣) المصدر السابق، ٢٨٢/١ (يَفَخَ).

(٤) انظر المصادر والمراجع الواردة في الهامش رقم (٢) في الصفحة السابقة.

(٥) اللِّسَانُ، ١٢٠/١ (أَفَخَ)؛ وانظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (٧٧٠هـ/١٣٦٨م): المصباح المنير في غريب الشَرْح الكبير للرافعي، نظارة المعارف العموميّة، المطبعة الأميريّة، مِصر، ١٩١٢م، ٢٩/١ (يافوخ).

(٦) انظر: اللِّسَان، ١٢٠/١ (أَفَخَ).

(٧) الأَلَبُ واليَلَبُ: اسم جنس، وأحدها يَلَبَة، واخْتُلِفَ في معناها، فقيل: هي البَيْض من جلود الإبل، تُعمل منها الدُّروع، وقيل اليَلَبُ: الدُّروع يمانية. وقيل: هي نُسُوع كانت تُتَّخذ وتُنْسَج، وتُجْعَل على الرؤوس مكان البَيْض. وقيل: الفولاذ من الحديد، وقيل أيضاً: التّرس. انظر: العين، ٣٤٠/٨ (يلب)، ومعجم مقاييس اللُّغَة، ١٥٨/٦ (يَلَبَ)، والمحكم والمحيط الأعظم، ٤٠٨/١٠ (ألب)، واللِّسَان، ١٣١/١ (أَلَب)، و٣٢٢/١٥ (يلب).

(٨) العين، ٣٤٠/٨ (يلب).

(٩) المصدر السابق، ٣٣٨/٧ (أزن).

سيده[١]، وابن منظور[٢] على الرّغم من إيراد ابن منظور لهما في تينك المادتين. ولعلّ كثرة استعماله بالياء، وقلّته بالهمزة – كحال ما تقدّم في بعض الأمثلة –كان العِلَّة في الحَمْل على ذاك الوَجْه.

ومثل ما تقدَّم من أمثلة أيضاً قول: "ما في سَيْرِه يَتَمٌ وأَتَمٌ، أي: إبطاء"[٣]، قال عمرو بن شأس[٤]:

وإلَّا فَسِيري مِثْلَ ما سار راكبٌ **تَيَمَّمَ خِمساً ليس في سَيْرِه يَتَمْ**

وذلك لوروده في تينك المادتين أيضاً[٥].

وعليه أيضاً قولهم لقرية على جانب البحر ناحية اليمن: عَدَن أَبْيَن، ويَبْيَن[٦]، فالهمزة والياء فيه أصليّتان؛ وذلك لوروده في (أَبَنَ) و(يَبَن)[٧]، وعليه فإنَّ الوزن الصَّرْفِيّ للمثالين هو (فَعْيَل) خلافاً لما هو وارد في في اللسان في الثلاثي (أَبَنَ) من أنَّ (أَبْيَن) بوزن (أَحْمَر) مما يعني أنَّه على زنة (أَفْعَل)، فالهمزة زائدة، والياء أصيلة، وهذا بعيد عن وَجْه الصَّواب فيما أرى؛ وذلك لخُلُوِّ ذاك الأصل الثلاثي الوارد فيه هذا القول وهو (أَبَنَ) من الياء، ولو حُمِل (أَبْيَن) على الوزن الذي جاء عليه مثال (أَحْمَر) وهو (أَفْعَل) لمّا أُورد في اللسان في الثلاثي (بَيَنَ) إذ جاء فيه: "وَعَدنُ أَبْيَنُ وإِبْيَن): موضع" – لكان هذا صحيحاً، فـ (أَبْيَن) بِفَتْح الهمزة في هذا الأصل الثلاثي على زنة (أَفْعَل)، و(إِبْيَن) بكسرها على زِنة (إِفْعَل).

ولعلّ اشتقاقه من الثلاثي (بَيَنَ) هو الذي حَدَا بسيبويه للتمثيل على بناء (إِفْعَل) المُلْحَق بالهمزة المكسورة في أوّله بـ (إِبْيَن) مضافاً إلى أمثلة أُخرى كـ (إِصْبع) و(إِبْرَم) وغيرهما[٨].

ومّما يُعَزِّز أصليّة الهمزة والياء فيهما – أَبْيَن، ويَبْيَن – على أنَّهما لغتان لمّا وردا في (أَبَنَ) و(يَبَنَ) قولهم أيضاً: (أُبْنَى) و(يُبْنَى)[٩]، فالأوّل كمثال (أُنْثَى) والثاني كـ (يُمْنَى)، وجميعها على زنة (فُعْلَى). وفي هذا دليل آخر كما أرى على أنَّ (أَبْيَن) على زنة (فَعْيَل) وليس (أَفْعَل) لمَّا أُورد في (أَبَنَ) – كما تقدَّم – بخلافه لو أُورد في (بَيَنَ)، فَإنَّه يَصِحُّ حَمْله على الوزن (أَفْعَل).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ٤٠٨/١٠ (ألب).

(٢) اللِّسَانُ، ١٣١/١ (ألب).

(٣) انظر: الإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، والأمالي، ١٨٩/٢.

(٤) الأسدي، عمرو بن شأس، شِعْره: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٥٨؛ وانظر: الأمالي، ١٨٩/٢.

(٥) انظر: اللِّسَان، ٤٨/١ (أتم)، و٣٠٨/١٥ (يتم)، والقاموس المحيط، ٧٣/٤ (أتم)، و١٩٥/٤ (يتم).

(٦) انظر: ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ/٩٣٣م): جَمْهَرَة اللُّغَة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٤٥هـ، ٤٢٧/٣، ومعجم ما استعجم، ١٠٣/١ (أبين)، واللِّسَان، ٤١/١ (أَبَنَ)، و٢٠٠/٢ (بَيَنَ)، و٣٠٧/١٥ (يَبَنَ).

(٧) انظر: اللِّسَان، ٤١/١ (أَبَنَ)، و٣٠٧/١٥ (يَبَنَ).

(٨) انظر: الكتاب، ٢٤٥/٤.

(٩) انظر: اللِّسَان، ٤١/١ (أَبَنَ)، و٣٠٧/١٥ (يَبَنَ).

ونظير الأمثلة تلك أيضاً قولهم: (أَهَاب) و(يَهَاب) وهو اسم موضع بنواحي المدينة كما هو وارد في الثلاثي منه (أَهَبَ)[١] و(يَهَبَ)[٢].

أمّا عن الهمزة والياء في مثالي (أُسْرُوع) و(يُسْرُوع) و(أُسُر) و(يُسُر) اللذين حَمَل عليهما الفارسي – في الوَجْه الثاني له – الهمزة والياء في (أدْي، ويَدْي، وأَدَيْه، ويَدَيْه) على أنَّهما قد تكونان فيه لغتين كحالهما في ذينك المثالين، فنقول: إنَّ ذلك صحيح فيما يخصّ المثالين المحمول عليهما، مع شيءٍ من الفارق بينهما، ووَجْهه أنَّ الهمزة والياء في (أُسْرُوع) و(يُسْرُوع) زائدتان للإلحاق – كما ذهب الفارسي فيما سيتبيّن –خلافاً لما جاء عند السيوطي من أنَّ الياء مبدلة من الهمزة[٣]، وفي (أُسُر) و(يُسُر) أصليتان، وَوَجْه الإلحاق في المثال الأوّل مؤداه أنَّ الجذر الثلاثي له الذي يُقابل فاء الكلمة وعينها ولامها في الميزان الصَّرْفي له هو (سَرَع)[٤] والهمزة والياء للإلحاق – كما أشرنا – ومما يُستدلُّ به على ذلك، وعليه يحمل هذا المثال ما جاء في قول سيبويه، ونَصُّه: "وأمّا الياء فتَلْحَقُ أوّلاً، فيكون الحرفُ... على يَفْعُول في الاسم والصفة، فالأسماء نحو: يَرْبُوع، ويَعْقُوب، ويَعْسُوب، والصفة نحو: اليَحْمُوم، واليَخْضُور، واليَرْقُوع"[٥]ووَجْه الاستدلال بهذا القول على مثال (يُسْرُوع) مؤدّاه فيما أرى أنَّه أنَّه لمّا عُدِّت الياء زائدة للإلحاق في هذه الأمثلة، وأخصُّ في هذا المقام الأسماء منها، فإنَّ مثال (يُسْرُوع) وهو اسم أيضاً يُلْحَق بالأمثلة تلك – كما نَوّهت سابقاً – وتعدّ الياء فيه زائدة للإلحاق. فإنْ سُئل: كيف يُلْحَق مثال (يُسْرُوع) بضمّ الياء على زِنة (يُفْعُول) بأمثلة سيبويه تلك المفتوحة الياء على زنةيَفْعُول؟ فتكون الإجابة بالقَوْل: إنَّ ضمَّ الياء فيه ليس بأصلٍ، بل الأصلُ فيها – أي الياء – هو الفتح، أي (يَسْرُوع) على زِنة (يَفْعُول) كما هي حركتها في أمثلة سيبويه المحمول عليها، وإنَّمَا جاء الضمُّ فيها على أنَّه لغة كما ذهب الخليل في قوله: "....اليَسْرُوعُ، والأَسْرُوع: دودٌ تكون على الشَّوْك والحشيش الواحد يَسْرُوعة، وأَسْرُوعة، والجمع الأساريع، قال امرؤ القيس[٦]:

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأنَّه أساريْعُ ظَبْيٍ أو مساويكُ إسْحِلِ

... وضَمُّ الياء لغة، وجَمْعُه يَسَارِيع..."[٧].

وذهب سيبويه إلى أنَّ ضَمَّ الياء إنّما جاء إتباعاً لضمّ الراء، قال مُعَلِّلاً ذلك: "وليس في الكلام يَفْعَال ولا يُفْعُول، فأمّا قول العرب في (اليَسْرُوع): (يُسْرُوع) فإنَّما ضَمُّوا الياء إتباعاً لضمَّة الرّاء، كما قيل: أُسْتُضْعِفَ

---

(١) انظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العِلْمِيَّة، فيصل عيسى البابي الحلبي، ٨٣/١ (أهب)، واللِّسَان، ٨٥/١ (أهب).

(٢) اللِّسَان، ٣٢٨/١٥ (يهب).

(٣) انظر: المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، ٤٦٣/١.

(٤) انظر: العين، ٣٣١/١، وجمهرة اللُّغَة، ٣٧٨/٣، والمحكم والمحيط الأعظم، ٤٨٣/١، واللِّسَان، ١٧٢/٧، والقاموس المحيط، ٣٩/٣ وجميعها مادة (سَرَع).

(٥) الكتاب، ٢٦٥/٤.

(٦) القيس، امرؤ: الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ص١٧.

(٧) العين، ٣٣١/١ (سَرَعَ).

لضمَّة التاء، وأشباه ذلك من هذا النحو، ومن ذلك قول ناس كثير في يَعْفُرَ: يُعْفُرَ، ويُقَوِّي هذا أنّه ليس في الكلام يُفْعُل، ولا يُفْعُول"[١]. وهذا ما ذهب إليه الفارسي في نَصِّ قوله: ".... فـ (أُسْرُوع) مثل (أُخْدود)، و(يُسْرُوع) مثل (يُعْفُور) إلَّا أنَّ الياء ضُمّت لضمَّة الفاء كقولهم: (مُغْلُوق)"[٢]. وتبعهما في هذا ابن عصفور[٣]، وأبو حيَّان الأندلسي[٤]، والفيروزأبادي[٥]. وعلى هذا أيضاً يُحمل ضمّ الهمزة في (أُسْرُوع)، فَأَصْلُ حركتها الفتح كما هو وارد وارد فيما تقدَّم من قول الخليل، وإنَّمَا ضُمّت إتباعاً لضمَّة الراء. هذا يعني أنَّ في هذا المثال لغاتٍ أربعاً: (يَسْرُوع) و(أَسْرُوع) بالفتح وهو الأصل، و(يُسْرُوع) و(أُسْرُوع) بالضمِّ للإتباع، وعلى لغة ضمّ الهمزة جاء قول الطِّرِمَّاح[٦]:

وتَجَدَّلَ الأُسْرُوعُ واطّرَدَ السَّفا ... وجَرَتْ بِجَائلها الحِدَابُ القَرْدَدُ

وقال آخر[٧]:

فَلَيْسَ لسارِيها بها مُتَعَرَّج ... إذا انْجَدَلَ الأُسْرُوعُ وانْعَدَلَ الفَحْلُ

أمّا عن المثال الذي أُلحق به (يُسْرُوع) لمّا عَدّ سيبويه الياء الزائدة في أوّل ما شابهه من الأمثلة – كما سبق – للإلحاق، وبما انضاف إليها من زيادة حرف المدّ الواو المُجَاوِر للطَّرَف الذي عَدَّه الفارسي – كما سَيَرِدُ حرف إلحاق – فهو فيما أرى (عُصْفُور)؛ وذلك لأنّ (يُسْرُوع) ومثله (أُسْرُوع) يوازيه حركة وسكوناً، ثُمّ إنَّ كليهما – أي المُلْحَق والمُلْحَق به – اسم، فهو وبناءً على ما تَقَدَّم من باب إلحاق الاسم الثلاثي الأصول المزيد بحرفين بالرباعي الأصول المزيد بحرف، ومن ثَمَّ فإنّ الاسم المُلْحَق بلغتي الياء والهمزة على زنة (يُفْعُول) و(أُفْعُول)، والمُلْحَق به على زِنة (فُعْلُول). ومما يُسْتَدَلُّ به على هذا – كما نَوَّهْنا – ما أورده ابن جنّي عن أبي علي الفارسي، قال: "وسألتُ يوماً أبا علي – رحمه الله – عن (تِجْفَاف): أتاؤه للإلحاق بباب قِرْطاس؟ فقال: نعم، واحتجَّ في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها؛ فعلى هذا يجوز أنْ يكون ما جاء عنهم من باب أُمْلُود، وأُظْفُور مُلْحَقاً بباب عُسْلُوج، ودُمْلُوج، وأنْ يكون إطْرِيح، وإسْليح مُلْحَقاً بباب شِنْظِير وخِنْزِير"[٨].

وهذا ما أورده أبو حيّان مُشيراً إلى رأي الفارسي أيضاً، قال: "وذهب بعضهم إلى أنَّ الزائد إذا كان أوّل كلمة للإلحاق لا بُدَّ معه من زائد آخر، أو أنْ يكون منها، ولا بدّ فيه من شرط وهو أنْ يكون معه زائد آخر، وهذا

---

(١) الكتاب، ٤/٢٦٥-٢٦٦؛ وانظر: اللِّسَان، ٧/١٧٢ (سَرَعَ).

(٢) المسائل الحلبيات، ص١١.

(٣) انظر: الممتع في التصريف، ١/١١٠.

(٤) انظر: ارتشاف الضَّرَب، ١/٩٧.

(٥) انظر: القاموس المحيط، ٣/٣٩ (سَرَعَ).

(٦) الطِّرِمَّاح: الديوان، حقَّقه: د. عزّة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديريّة إحياء التُّراث القديم، القديم، دمشق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص١٣٤.

(٧) انظر: جمهرة اللُّغَة، ٣/٣٧٨.

(٨) الخصائص، ١/٢٤٩.

الزائد إنْ كان حرفَ مدٍّ ولين حَشْواً أو غيره، فالأكثر منهم الفارسي على أنَّه يجوز الإلحاق فـ (تِجْفَاف، وسِرْحان، وإخْرِيط، وأُمْلُود) مُلْحَقة بـ (سِرْداح، وقِرْطاس، وبِرْطيل، وعُصْفُور)"[١].

وأرى أنّه بناءً على هذا الرأي كان من الأحسن فيما ورد في نَصِّ أبي حيان الذي أُلحِق فيه مثال (أُمْلُود)[٢] وهو صفة بمثال (عُصْفُور) وهو اسم أن يُلحق ذاك المثال الصفة بمثال آخر يكون صفة مثله كـ (عُسْلُوج)[٣] كما هو واردٌ فيما نصّ عليه ابن جنّي. وأمّا مثال (عُصْفُور) وما شابهه في الاسميّة كـ (عُنْقُود) و(زُنْبُور) فَيُلْحَق به مثال (يُسْرُوع) و(أُسْرُوع) لمماثلته له في الاسميّة.

ومع ما تقدّم في وَجْه الإلحاق هذا فَإنَّه لم يِلْقَ صداهُ عند ابن جنّي، إذ خالفَ الفارسي الرأي، فلم يَعُدّ حرفَ المدّ المُجَاوِر للطَّرف كما في الأمثلة السابق ذكرها حرف إلحاق، وعلّل ذلك بالقَوْل في ردِّه عليه، بعد إيراده نص القول عنه: "ويَبْعُد هذا عندي؛ لأنَّه يلزم منه أنْ يكون باب إعصار، وإسنَام مُلْحَقاً بباب حِدْبار، وهِلْقام، وباب إفْعَالٍ لا يكون مُلْحَقاً، ألا تَرَى أنَّه في الأصل للمصدر نحو: إكْرَام، وإحْسَان، وإجْمَال، وإنْعَام، وهذا مصدر فِعْل غير مُلْحَق، فيجب أنْ يكون المصدر ذلك على سَمْت فِعْله غير مُخالف له، وكأنَّ هذا ونَحْوه إنّما لا يجوز أنْ يكون مُلْحَقاً من قبل أنَّ ما زِيدَ على الزيادة الأولى في أوّله إنّما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، وإنَّمَا جيء به لمعنىً وهو امتداد الصَّوْت به، وهذا حديث غَيْر حديث الإلحاق، ألا ترى أنَّك تُقابل بالمُلْحَق الأصل، وباب المَدِّ إنّما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البُعْد غايتان.

فإنْ قلت على هذا: فما تقول في باب (إزْمَوْل) و(إدْرَوْن) أمُلْحَق هو أم غير مُلْحَق، وفيه – كما ترى – مع الهمزة الزائدة الواو الزائدة؟ قيل: لا، بل هو مُلْحَق بباب جِرْدَحْلٍ، وحِنْزَقْرٍ؛ وذلك أنَّ الواو التي فيها ليست مَدَّاً؛ لأنَّها مفتوح ما قبلها، فتشابهت الأصول بذلك، فأُلْحِقت بها.

فإنْ قلت فقد قال في (طُومار[٤]): إنَّه مُلْحَق بـ (قُسْطاس)[٥]، والواو كما ترى بعد الضمَّة، أفلا تراه كيف أَلْحَق بها مضموماً ما قبلها؟ قيل: الأمر كذلك؛ وذلك أنَّ موضع المدّ إنّما هو قُبَيْل الطّرف مُجَاوِراً له؛ كألف عِمَاد، وياء سَعيد، وواو عَمُود. فأمّا واو طُومار، وياء ديماس فيمن قال: دَيامِيس فَلَيْسَتا للمد؛ لأنَّهما لم تُجاوِرا الطَّرَف وعلى ذلك قال في طُومار: إنّه مُلْحَق لمّا تقدَّمت الواو فيه قبل طرفه"[٦].

فابن جنّي يريد القول: إنَّ الحرف الزائد في اسم ما حتّى يُعَدّ حرف إلحاق ينبغي أنْ يقابله حرف أصيل في بنية الاسم المُلْحَق به، لكنَّ حرف المدّ المُسْبُوق بحركة من جنسه ألفاً كان أو واواً أو ياءً إنْ كان مُجَاوِراً للطرف في الاسم المُلْحَق فَإنَّه لا يُقابله في الاسم المُلْحَق به إلَّا ما هو نظيره، فالألف يقابلها الألف، والواو يقابلها الواو، والياء يقابلها الياء؛ لذا فَإنَّه لا يُعَدُّ حرف إلحاق، ومثاله فيما يخصّ الواو ما تقدّم في مثال (يُسْرُوع)

---

(١) ارتشاف الضَّرَب، ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) "المَلَدُ: الشباب الناعم... ورَجُلٌ أُمْلُودٌ وامرأةٌ أُمْلودٌ وأُمْلودة...: ناعمة". انظر: اللِّسَان، ١٤/١٢٠ (مَلَدَ).

(٣) "العُسْلُج والعُسْلُوج: ما لانَ واخْضَرَّ من قُضْبَان الشجر والكَرْم أوّل ما يَنْبُت". انظر: اللِّسَان، ١٠/١٥٢ (عَسْلَجَ).

(٤) "الطّومار: واحدُ المَطَامِير. ابن سيده: الطامُور، والطُّومارُ: الصحيفة، قيل: هو دَخيل". انظر: اللِّسَان، ٩/١٤٥ (طَمَرَ).

(٥) "القِسْطاس، والقُسْطاس: أعدلُ الموازين، وأقْوَمُها... الزَّجَّاج: قيل: القِسْطاس، القَرَسْطون، وقيل: هو القبّان" انظر: اللِّسَان، ١٢/١٠٢ (قَسْطَسَ).

(٦) الخصائص، ١/٢٤٩-٢٥٠؛ وانظر: اللِّسَان، ٧/٢٢٧ (سَلَحَ).

أو (أُسروع) فَإنَّه لمّا عُدّ مُلْحَقاً بمثال (عُصْفُور) تَبَعاً لرأي الفارسي، أو حَمْلاً عليه قُوبلت الياء والهمزة المزيدتان في أوّله بحرف العين الأصيل في أوّل المثال المُلْحَق به، إذ هو من الأصل الرباعي (عَصْفَر)[١]، في حين قُوبل حرف المدّ الواو في هذا المثال المُلْحَق بمثيله حرف المدّ الواو في المثال المُلْحَق به، ولم يقابله حرف أصيل؛ لهذا فَإنَّه لا يُعَدّ حرف إلحاق، ومن ثَمَّ فإنَّ هذا المثال لا يدخل في بابه، أي في باب الإلحاق، وهو الراجح فيما أرى بخلافه مَثَلاً في مثال (طُومار) كما أورد ابن جنّي،فَإنَّه لمّا كان حرف الواو الوارد فيه – وهو زائد وإنْ كان مسبوقاً بضمَّة إذ هو على زنة فُوعال– بعيداً عن الطَّرف، وأُلْحِقَ بمثال (قُسْطاس) فإنَّ هذا الحرف قابله في المثال المُلْحَق به حرف السين، وهو حرف أصيل في بنية هذا المثال، فهو عينة في الميزان الصّرفي، إذ هو على زِنة (فُعْلال) فيمن ضمَّ القاف. في حين أنّ الألف فيه لمّا جاورت الطَّرَف عُدّت حرف مدٍّ، فقابلها نظيرها المماثل لها – الألف المُجَاوِرة للطَّرَف أيضاً في الاسم المُلْحَق به، وأرى أنَّ في هذا تعزيزاً لصحَّة رأي ابن جني.

وممّا قيل بالهمزة والياء كما في مثال (يُسْرُوع) و(أُسْرُوع): "طَيْرٌ ينادِيدُ وأنادِيدُ، أي: مُتَفَرِّقة"[٢] قال الشاعر[٣]:

كأنَّما أهلُ حُجْرٍ يَنْظُرون مَتى ... يَرَوْنني خارجاً طَيْرٌ يَنَاديدُ

وفي رواية أخرى وبالمعنى ذاته "أبادِيد ويَبَادِيد"[٤]، بالباء، فهو بلفظ النون من الثلاثي (نَدَدَ)، وبلفظ الباء من (بَدَدَ)، وأيّاً كان الأصل الثلاثي لهذا المثال تَبَعاً للفظ بالنون أو بالباء فإنَّ الهمزة والياء المتعاقبتين في أوّله لغتان؛ وذلك لزيادتهما خلافاً لما جاء عند السيوطي – فيما سبق أنْ أوردناه –من أنَّ الياء فيه مبدلة من الهمزة. لكنّ هذه الزيادة كما في المثال السابق ليست للإلحاق؛ وذلك لأنَّ حرف الياء الذي زِيدَ على هذين الحرفين هو حرف لين؛ وذلك لوقوعه قُبَيْل الطّرف مُجَاوِراً له، ومسبوقاً بحركة من جنسه وهي كسرة الدّال، فَإنَّه لو عُدَّ مُلْحَقاً على سبيل المثال بالجمع (عصافير) تَبَعاً لرأي الفارسي – كما سبق في (يُسْرُوع) –لَقُوبل فيه حرف المدّ الياء بنظيره الياء الذي لا يُعدّ حرف إلحاق للعلّة السابق ذكرها.

هذا وقد بيّن ابن جنّي العِلَّة التي تقتضي أنْ يكون حرف المدّ في مثل هذا الموقع من الكلمة كألف عماد، وواو عمود، وياء سَعيد بخلافه إذا كان مُتقدِّماً عليه غَيْر مُجَاوِر له كواو طُومار، وياء دِيماس – كما تقدّم – فقال: "فإنْ قيل: ولِمَ لَمْ يتمكَّن حال المدّ إلَّا أنْ يجاور الطرف؟ قيل: إنّما جيء بالمَدِّ في هذه المواضع لنَعْمته، وللين الصوت به، وذلك أنَّ آخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأَوْن، فَقَدَّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِنُ بسكونه، وما يُخَفِّضُ من غُلواء الناطق واستمراره على سَنَنِ جَرْيه، وتتابُع نُطْقِه؛ ولذلك كَثُرت حروف المدّ قبل الرَّوي... ليكون ذلك مُؤْذِناً بالوقوف، ومُؤدّياً إلى الراحة والسكون، وكُلّما جاور حرف المدّ الرويَّ كان آنسَ به، وأشدّ إنعاماً لمُسْتَمِعِهِ"[٥].

---

(١) انظر: اللِّسَان، ١٠/١٧٢ (عَصْفَر).

(٢) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦٠، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والإبدال لأبي الطيّب اللُّغَوي، ص٥٧٣، والأمالي، ٢/١٦٠، واللِّسَان، ١٤/٢٢٢ (نَدَد).

(٣) انظر: اللِّسَان، ١٤/٢٢٢ (نَدَد).

(٤) انظر: الصِّحَاح، ٢/٤٤٥، واللِّسَان، ٢/٣٤ مادة (بَدَد) في كليهما.

(٥) الخصائص، ١/٢٥٠.

فإنْ سُئِل بعد كلِّ ما تَقَدَّمَ عن مثال ما تكون الهمزة والياء في أوّله زائدتين لوظيفة الإلحاق الصوتية؟ فنقول: إنَّ مثاله ما جاء في قول: (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد)[١]، و(أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج)[٢]؛ وذلك لأنَّ الحرف المُنْظَمّ إلى هذين الزائدين كشرط للإلحاق كما ذهب الفارسي – فيما تَقَدَّم – وتبعه ابن جنّي حين قال: "... أنَّهم لا يُلحقون الكلمة من أوّلها إلّا أنْ يكون مع الحرف الأوّل غيره"[٣]– غير ما تقدَّم، إذ هو حرف النون كما ذهب ابن جنّي مؤكِّداً هذا الشَّرط ثانيةً، ومُفَصّلاً وَجْه القول فيه، إذ قال: "فإنْ قُلْت: فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلاً لم يكن للإلحاق، فكيف ألحقوا بالهمزة في (أَلَنْدَد) و(أَلَنْجَج)، وبالياء في (يَلَنْدَد) و(يَلَنْجَج)، والدّليل على الإلحاق ظهور التضعيف؟ قيل: قد قُلنا قَبْلُ: إنَّهم لا يُلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلَّا أنْ يكون معه زائد آخر؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد) لمّا انضمّ إلى الهمزة والياء النون"[٤].

فإنْ سُئل أيضاً عن مثال الكلمة التي أُلْحِقَ بها المثالان السابقان؟ فتكون الإجابة بالقول فيما يتعلّق بمثال (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد): هو (سَفَرْجل) كما نَصّ على ذلك الجوهري في قوله: ".... وَرَجُلٌ يَلَنْدَدٌ وأَلَنْدَدٌ، أي: خصم مثل الألَدِ، وتصغير أَلَندَدٍ أُلَيْدٌّ؛ لأنَّ أصله ألدّ؛ فزادوا فيه النون ليلحقوه ببناء (سَفَرْجل) فلمّا ذهبت النون عاد إلى أصله"[٥]. وهذا ما ذهب إليه أبو حيَّان مؤكِّداً أنَّ وظيفة الإلحاق هذه جاءت لانضمام النون كحرف زائد إلى

---

(١) الأَلَنْدَد، واليَلَنْدد: يُقال للرّجُل الشديد الخصومة والجَدِل، والعُسْر والانقياد، وهو مثل الأَلَدّ في المعنى، قال الشاعر:
عَقِيلة شيخ كالوَبيلِ أَلَنْدَدِ.
انظر: العين، ٩/٨ (لَدّ)، وإصلاح المنطق، ص١٦٠، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، وابن دَرَسْتَويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): تصحيح الفصيح وشَرَحَهُ، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهوريّة مصر العربيَّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسْلامِيَّة، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٤١٠، والإبدال لأبي الطَّيِّب اللُّغَوي، ص٥٧٢، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ٥٣٥/٢ (لدد)، وابن القطّاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٢٨، واللِّسَان، ١٨٨/١٣ (لدد)، والقاموس المحيط، ٣٤٨/١ (لدد).

(٢) الأَلَنْجَج واليَلَنْجَج: عُودٌ من الطّيب يُتَبَخَّرُ به. انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، وجمهرة اللُّغة، ٤٢٢/٣، ٤٢٧، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ٣٣٨/١ (لَجَج)، وأدّى شير: الألفاظ الفارسية المعرّبة، المطبعة الكاثوليكية للآبا اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م، ص١٦١، ود. محمد التونجي: المعرّب والدخيل في اللُّغة العربيَّة وآدابها، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص٩٠.

(٣) الخصائص، ٢٢٤/١.

(٤) الخصائص، ٢٢٨/١؛ وانظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٢١١/٧ (لجَجَ)، و ٢٧٢/٩–٢٧٣ (لَدَد)، واللِّسَان، ١٨٨/١٣ (لدد).

(٥) الصِّحَاح، ٥٣٥/٢ (لدد).

الهمزة، قال: "ولا تَلْحَقُ الهمزة أوّلاً إلّا ومعها حرف آخر للإلحاق نحو: أَلَنْدَد من اللَّدَد... أُلْحِقَ بـ (سَفَرْجل)"[١]. لكنّي أرى أنَّه لمّا كان المثال المُلْحَق (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد) صفة، والمثال المُلْحَق به (سَفَرْجَل) اسماً – كان من الأحسن، بل من الأَوْلى أنْ يُلْحَقَ المثال المُلْحَق بمثال يُضاهيه فيكون صفة أيضاً كـ (شَمَرْدل)[٢] مثلاً أو (هَمَرْجل)[٣] أو (جَعَنْدَل)[٤] أمّا ما يَصِحُّ إلحاقه بالاسم (سَفَرْجل) ومثله (فَرَزْدق) أو (زَبَرْجد) لكونهما اسمين أيضاً[٥]، فهو المثال الثاني (أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج)؛ لأنَّه اسم – كما سبق – والدّليل على كَوْن الأوّل منهما صفة، والثاني اسماً قول سيبويه في "باب علم حروف الزيادة": "ويكون على أَفَنْعَل في الاسم والصفة، وهو قليل، فالاسم نحو: أَلَنْجَجٍ، وأَبَنْبَمٍ، والصفة نحو: أَلَنْدَد، وهو من اللَّدد، وقال الشاعر الطّرمّاح[٦]:

خَصْمٌ أَبَرَّ على الخُصُومِ أَلَنْدَدِ

وهذا في الاسم والصفة قليل، ولا نَعْلَم إلَّا هذين"[٧].

وهذا ما قاله ابن عصفور أيضاً تحت عنوان "المزيد فيه حرفان" ونَصُّهُ: "وأمّا الذي تلحقه زيادتان فلا يخلو أنْ تَجْتَمعا فيه أو تَفْتَرِقَا، فإنْ افترقتا فلا بُدَّ منْ أنْ تفصِل بينهما الفاء، أو العين، أو اللّام... فإذا فصلت بينهما الفاء كان... على أَفَنْعَل، وهو قليل فيها، فالاسم نحو: أَلَنْجَج، والصّفة نحو: أَلَنْدَد... وعلى يَفَنْعَل، وهو قليل فيها، فالاسم نحو: يَلَنْجَج، والصفة نحو: يَلَنْدَد..."[٨]. وعلى لغة الياء في (يَلَنْدَد) جاء قول طرفة[٩]:

فَمَرَّت كَهَاةٌ ذاتُ خَيْفٍ جُلالةٌ عِقِيلةُ شَيْخ كالوَبيلِ يَلَنْدَد

ج

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السِّياق أنَّ هناك من زاد على لفظ الاسم المُلْحَق (أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج) حرف المدّ الواو بَعْد ضَمِّ ما قبلها، فقال: أَلَنْجُوج، وَيَلَنْجُوج[١٠]. وذهب ابن عصفور إلى أنّهما بهذه الزيادة أعجميان، وعلّته في ذلك أنَّه لا يوجد بناء على زنة (أَفَنْعُول) و(يَفَنْعُول) قال فيهما تحت عنوان "المزيد فيه ثلاثة أحرف": "... فأمّا أَلَنْجُوج ويَلَنْجُوج فلا دليل فيهما على إثبات (أَفَنْعُول) ولا (يَفَنْعُول)؛ لأنَّه قد نُقِلَ أنهما

---

(١) ارتشاف الضَّرَب، ٢٣٣/١.

(٢) الشَّمَرْدل بالدال غير معجمة من الإبل وغيرها: القويُّ السّريع الفَتِيّ الحسن الخَلْق انظر: اللِّسَان، ١٩٢/٧ (شَمَرْدل).

(٣) الهَمَرْجل: الجواد السّريع، وعمّ به السيرافي كُلّ خفيف سريع... ابن الأعرابيّ: الهَمَرْجَل: الجمل الضّخم، ومثله الشمرذل. انظر: اللِّسَان، ٩٠/١٥ (هَمَرْجل).

(٤) الجَعَنْدل: البعير القويُّ الضَّخْم، ورجلٌ جَعَنْدَل: إذا كان غليظاً شديداً. انظر: اللِّسَان، ١٥٥/٣ (جَعْدَل).

(٥) انظر: الكتاب، ٣٠١/٤.

(٦) الديوان، ص١٣٩، والرواية فيه (يَلَنْدَد) بالياء، وَصَدْرُ البيت: يوفي على جِذْم الجُذُول كأنَّه

(٧) الكتاب، ٢٤٧/٤.

(٨) الممتع في التصريف، ٩٤/١-٩٥.

(٩) الديوان، ص٤٤.

(١٠) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، وجمهرة اللُّغَة، ٤٢٧/٣، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ٣٣٨/١ (لَجَجَ)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص١٢٨، والنهاية في غريب الحديث، ٦٢/١ (أَلَنْجُوج)، والقاموس المحيط، ٢١٢/١ (لَجَجَ).

أعجميان"[١] أي أنَّهما ليسا بعربيين في أصل وضعهما، فهما من الألفاظ المُعَرَّبة من الأعجمية، وهذا ما وجدتُه فيما وقفتُ عليه من الكتب التي تناولت مثل هذه الألفاظ، فقد ذهب أدَّى شير[٢]، ومحمد التونجي[٣]، إلى أنَّ هذا هذا المثال فارسيٌّ مُعرَّبٌ، ويُسمَّى "العُوْد الهنديّ"[٤]. وقد ورد هذا المثال بهذه الزيادة في الشعر، كقول الشمّاخ[٥]:

يُثَقِّبُ نارَها والليلُ داجٍ بعيدانِ اليَلَنْجُوج الذّكيّ

ج

وقول النّمر بن تَوْلَب[٦]:

كأنَّ رِيحَ خُزَاماها وخَنْوَتها باللّيلِ رِيحُ يَلَنْجُوجٍ وأَهضام

وكما سبقَ فإنَّ هذه الزيادة ليست في باب الإلحاق؛ وذلك لأنَّها متأتية من إشباع ضمَّة الحرف المُجَاوِر للطَّرَف؛ وعليه فهي حرف مدّ.

وعلى وَجْه الإلحاق الذي حُملت عليه زيادة الهمزة والياء في المثالين السابقين، كذلك تُحْمَل عليه في مثال (أَبَنْبَم) فهو اسم على زنة (أَفَنْعَل) كـ (أَلَنْجَج) كما ورد فيما تقدّم من قول سيبويه: "ويكون على أَفَنْعَل في الاسم والصفة... فالاسم نحو: أَلَنْجَجٍ وأَبَنْبَم...". هذا يعني أنَّه من الثلاثي (بَمَ) كما جاء في اللسان[٧].

أمّا الأمثلة المُلْحَق بها هذا المثال بهذه الزيادة فهي ذاتها ما تقدّم في الأمثلة التي أُلْحِق بها نظيره (أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج) بلغتي الهمزة والياء، إلَّا أنَّ سيبويه أورد هذا المثال في بناء (أَفَنْعَل) أي بلغة الهمزة (أَبَنْبَم)، ولم يذكره في بناء (يَفَنْعَل)، أي (يَبَنْبَم) بلغة الياء، وهي اللُّغَة الثانية فيه كما نَصَّ على ذلك البَكْريّ في قوله: "يَبَنْبَم: بفتح أوّله وثانيه بعده نون وياء أخرى: وادٍ شَجِبْرٌ قِبَلَ تَثْلِيث، قال حميد بن ثور[٨]:

إذا شِئْتَ غَنَّتْنِي بأَجْزاعِ بِيشَةٍ أو الجِزَعِ من تثْلِيثَ أو من يَبَنْبَما

---

(١) الممتع في التصريف، ١/١٢٦-١٢٧.

(٢) الألفاظ الفارسية المُعَرّبة، ص١٦١.

(٣) المُعَرَّب والدخيل في اللُّغَة العربيَّة، ص٢١٨.

(٤) المصدر السابق، ص٢١٨.

(٥) ابن ضرار الذبياني، الشمّاخ: الديوان، حقّقه وشَرَحَهُ: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ص٤٦٣.

(٦) ابن تَوْلب، النَّمر: شِعْره، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص١١٢.

(٧) جاء في اللِّسَان، ١٢/٢ (بَمَ): أَبَنْبَمُ، ويَبَنْبَمُ: موضع. قال ابن بَرّي: أَبَنْبَمُ على أَفَنْعَل من أبنية الكتاب".

(٨) الهلالي، حُمَيْد بن ثور: الديوان، إشراف: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م، ص١٠١، ص١٠١، والرواية فيه (شِئْتُ) بضمير المتكلم، و(النَّخلِ) بدل (الجِزَع).

وذَكَرَ سيبويه في الأبنية (أَبَنْبَم) بالهمز على وزن (أَفَنْعَل)، وهي لغتان فيها: الهمزة والياء، كما هي في (يَلَملَم) ولم يذكر سيبويه فيه الياء"[١].

ثم عاد وأورده ثانيةً في لغة الهمزة (أَبَنْبَم)[٢] وشاهدها ما أورده ابن منظور[٣] من قول طُفَيل الغنويّ:

أشاقَتْكَ أَظْعَانٌ بِحَفْرِ أَبَنْبَمِ؟ نَعَمْ، بُكُراً مِثْل الفَسِيلِ المُكَمَّمِ

ج

ونظير تلك الأمثلة أيضاً مثال (أَرَنْدَج) و(يَرَنْدَج)[٤] فالهمزة والياء فيه لغتان، قال ابن درسْتَوَيْه: "... وأمّا قوله الأَرَنْدَج، واليَرَنْدَج فإنّ العامّة لا تقول هذا بهمز ولا وياء، ولكنّها تقول بحذفها (الرّنْدَج)، وهي كلمة أعجمية لا همزة في أصلها ولا يا، وإنَّمَا هي (رَنْدَج)، وهو اسم ضَرْب من الجلود يُتّخذ منه الخِفَاف، فزادت العرب في أوّلها – لمّا أعربته – الهمزة والياء على لغتين، وقال فيه الشّمّاخ[٥] يصف ثيران الوَحْش:

كَمَشْي النَّصارى في خِفَافِ الأَرَنْدَجِ

وهو على تقدير (أَفَنْعَل) مثل (الأَلَنْدَد) و(اليَلَنْدَد) يَفَنْعَل، وهما صفة الرَّجُل الشديد الخصومة، مثل الأَلدّ في المعنى، وزيادة هذين الحرفين في الأعجمي المُعَرَّب قد صيَّرته عربياً غير أصليّ الهمزة والياء، وصارت النون التي هي أصلية في العُجْمَة زيادةً في تعريبها، والجيم في (الأَرَنْدَج) بدلٌ من هاء كانت فيها بلسان العجم؛ لأنَّها زائدة في لسانهم"[٦].

ولعلّه في ذهابه إلى أنّ النون أصليّة في العجمة، وأنَّ الجيم فيه بدلٌ من الهاء يعني أنَّ الأصل في هذا المثال هو (رَنْده)، وهذا ما أورده الأزهريّ في الرباعي (رَنْدَج) قال فيه نقلاً عن أبي عبيد: "وقال أبو عبيد: اليَرَنْدَجُ والأَرَنْدَجُ بالفارسية (رَنْدَه) وهو جِلْد أسود، وبعضهم يقول: إرَنْدَج، وأنشد[٧]:

عليه دَيابُوذٌ تَسَرْبَلَ تَحْتَهُ أَرَنْدَجَ إسْكافٍ يُخَالِطُ عِظْلِمَا

---

(١) البَكْرِيّ، أبو عُبَيْد الله عبد الله بن عبد العزيز (٤٨٧هـ/١٠٩٤م): معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عارضه بمخطوطات القاهرة، وحقّقه وضبطه: مصطفى السَّقّا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١٣٨٧/٤-١٣٨٨.

(٢) المصدر السابق، ١٠١/١ (أَبَنْبَم).

(٣) انظر: اللِّسَان، ١٢/٢ (بَمَ)، والرواية في الديوان: شَرْح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧، ص٩٩ (يَبَنْبَم) بالياء، و(بِجَفْنِ) بدل (بِحَفْرِ).

(٤) الأَرَنْدَج واليَرَنْدَج: اسم للجلود السُّود. انظر: إصلاح المنطق، ص١٦٠، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، وثعلب، أبو العبّاس العبّاس (ت٢٩١هـ/٩٠٣م): فصيح ثعلب، والشروح التي عليه، نَشْر وتعليق الأُستاذ: محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة التوحيد بدرب الجماميز، المطبعة النموذجية، ط١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص٧٣، وتصحيح الفصيح وشَرْحهُ، ص٣٣٧، والأمالي، ١٦٠/٢، وتهذيب اللُّغَة، ١٧٠/١١-١٧١ (يَرَنْدَج)، والصِّحَاح، ٣١٨/١ (رَدَج)، والجواليقي، أبو منصور (ت٥٤٠هـ/١١٤٥م): المُقرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشَرْح: أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، أُعيد طبعه بالإفسِت في طهران، ١٩٦٦م، ص١٦، ٣٥٥، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص١٤٥، واللِّسَان، ١٣١/٦ (رَدَجَ).

(٥) الديوان، ص٨٣، والرواية فيه (اليَرَنْدَج) بالياء؛ وانظر: اللِّسَان، ١٣١/٦ (رَدَج).

(٦) تصحيح الفصيح وشَرْحه، ص٤٠٩-٤١٠.

(٧) البيت للأعشى، انظر: الديوان، ص١٦٥.

وقول ابن أحمر:

لم تَدْرِ ما نَسْجُ اليَرَنْدَجِ قَبْلَها ودارس أعوصَ دارسٍ مُتَجَرِّد"[١]

لكنّي أرى أنَّه كان حَرِيّاً بابن درستويه ومن باب الدِّقة أنْ يَحْمِلَ زيادة الهمزة والياء في هذا المثال على زيادتهما في مثال (أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج) لا على مثال (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد)؛ وذلك لأنَّه النظير المماثِل له في الاسميّة والعُجْمَة، ومن ثَمّ تكون الزيادة فيه قد ألحقته بالاسم الخماسي الذي أُلْحِق به الاسم المحمول عليه –أَلَنجَج، ويَلَنْجَج– وهو (سَفَرْجَل) و(فَرَزْدَق). أمّا (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد) فهو – كما تَقَدَّم – صفة، ولفظٌ عربيّ في أصْل الوضع، مع أنَّ الوزن الصَّرْفِيّ لهما جميعاً واحدٌ، وهو (أَفَنْعَل) و(يَفَنْعَل).والله تعالى أعلم.

وعليه فإنّي أرى أنَّ فيما تقدَّمَ من شَرْح مُسْنَدٍ بالأدلَّة تَبَيَّن فيه أنَّ الهمزة والياء في أوائل تلك الأمثلة زائدتان للإلحاق – رَدّاً على السيوطي الذي أوردهما – كما سبق أنْ أشرنا– تحت عنوان "إبدال الهمزة ياء".

أمّا فيما يتعلَّق بمثال (أُسُر) و(يُسُر) – بضمّ أوّله وثانيه – وهو اسم "دَحْل لبني يربوع بالدّهناء"[٢] فإنّ الهمزة والياء فيه لغتان كما ذهب الفارسي – فيما تقدّم – وذلك لأنَّ كُلَّ واحد منهما أصل قائم بذاته، وهذا ما ذهب إليه ابن جني في قوله: "... وقالوا:

طافَ والرَّكْبُ بِصَحْراءِ يُسُر

وأُسُر... وأمّا أُسُرُ، ويُسُر فأصلان، وكلُّ واحدٍ منهما قائم بنفسه كـ (يَتْن) و(أَتْن)، وأَلَمْلَم، ويَلَمْلَم"[٣]. ومما يُؤَكّد ثنائيّة اللُّغَة في هذا المثال، وبالمعنى ذاته الوارد فيما تقدّم أنَّه ورد في "معجم البلدان" بهاتين اللُّغَتين، جاء فيه في باب الهمزة "أُسُر بضمّتين: بلد بالحَزْن أرض بني يربوع بن حنظلة، ويقال فيه: يُسُر أيضاً..."[٤] وكذا أورده في باب الياء، قال: "يُسُر... وهو نقب تحت الأرض يكون فيه ماء لبني يربوع بالدّهناء"[٥].واستشهد ببيت طرفة الذي الذي أورده الفارسي وابن جنّي فيما تقدّم.

لكنِّي أرى أنَّه لمّا كانت حركة الهمزة والياء في هذا المثال هي الضَّمَّة خلافاً للمثال المُسْتَدلِّ عليه عند الفارسي وهو (أَدْي) و(أَدَيه) و(يَدْي) و(يَدَيه) بفتح أوّله –فَإنَّه كان من الأجدر به – أي الفارسي – ألَّا يُورده دليلاً على ذلك، وكذا الرأي فيما جاء في القول السابق لابن جنّي حين حَمَل الهمزة والياء فيه على الهمزة والياء في (أَتْن) و(يَتْن) و(أَلَمْلَم) و(يَلَمْلَم) المحركتين بالفتح؛ لأنَّ مَدار الخلاف ما بين الجواز والرفْض قائمٌ حول إبدال الهمزة من الياء المفتوحة في فاء الكلمة، وكان المثال المُسْتَدَلّ عليه أُسَّ هذا الخلاف كما جاء في بداية هذه الدّراسة.

---

(١) تهذيب اللُّغَة، ١٧٠/١١؛ وانظر: الصِّحَاح، ٣١٨/١ (زَدَجَ)، والمُعَرَّب من الكلام الأعجميّ، ص١٦، واللِّسَان، ١٣١/٦ (زَدَجَ)، والقاموس المحيط، ١٩٧/١ (زَدَجَ)، والمُعَرَّب والدّخيل في اللُّغَة العربيَّة، ص٢٣٩.

(٢) انظر: الصِّحَاح، ٨٥٧/٢، واللِّسَان، ٣١٧/١٥ مادة (يَسَر) في كليهما.

(٣) الخصائص، ٣٩٩/٢–٤٠٠، وسرّ صناعة الإعراب، ٢٣٨/١.

(٤) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ط٢، ١٩٩٥م، ١٧٦/١ (أُسُر).

(٥) المصدر السابق، ٤٣٦/٥ (يُسُر).

أمّا الهمزة والياء في مثال (أَلَمْلَم) و(يَلَمْلَم)[١] فالقول فيهما مُخْتَلَفٌ فيه عند مَنْ وقف عليه من اللُّغَويين، وهو على وَجْهين: أوّلهما: أنَّهما فيه زائدتان، ومن ثَمّ فهما لغتان. وثانيهما: أنّ الياء لغة في الهمزة، فهي مُبْدَلَةٌ منها، ومن القائلين بالوَجْه الأوّل ابن القطّاع. قال في "باب ذِكْر أبنية الأسماء الثنائيّة والمزيدة منها"[٢]: "وعلى (أَفَعْفَل) نحو (أَلَمْلَم): اسم موضع، وعلى (يَفَعْفَل) (يَلَمْلَم)"[٣] هذا يعني أنَّ الأصل الثلاثي لهذا المثال هو (لَمَّ)[٤] بتضعيف الميم، أو بفكّه أي (لَمَمَ)[٥] على زنة (فَعَلَ)، فاللّام فاء الكلمة، وأُولى الميمين عينها، وثانيهما لامها؛ وعليه فإنَّ الهمزة واللّام المكررة في (أَلَمْلَم). وكذا الياء واللّام ذاتها في (يَلَمْلَم) زائدتان، وبناءً عليه فإنّي أرى أنّ زيادة الهمزة والياء فيه لمّا انضمَّ إليهما زيادة اللّام بتكرارها جارية مُجرى زيادتهما في (أَلَنْجَج ويَلَنجَج، وأَلَنْدَد، ويَلَنْدَد، وأَرَنْدَج ويَرَنْدَج) لمّا انضمّ إليهما فيها زيادة النون. ومن ثَمَّ فإنّي أرى أيضاً أنَّه لمَّا كان المثال المشبّه أو المحمول – أَلَمْلَم، ويَلَمْلَم– على سَمْت تلك الأمثلة المُشَبَّه بها، أو المحمول عليها من حيث عدد الحروف، والموافقة بالحركة والسكون، وقد أُلحقت تلك الأمثلة بِمِثْل الخماسي (سَفَرْجل) أو (شَمَرْدَل) وما شابههما من الأسماء والصفات – فإنّ المثال المُشَبَّه أيضاً مُلْحَق بِمِثْل ذاك الخماسي، وأخصُّ في هذا المقام الاسم كـ (سَفَرْجَل)؛ لأنّ المثال المُشَبَّه اسمٌ مثله.

أمَّا الوَجْه الثاني فَمِن الحاملين عليه الجوهري، إذ ذهب إلى أنَّ الياء في هذا المثال لغة في الهمزة، قال: "يَلَمْلَم لغة في أَلَمْلَم، وهو ميقات أهل اليمن"[٦]. وكذا ذهب ابن جنّي فيما أورده عنه البَكْرِيّ، قال في (أَلَمْلَم): "أَلَمْلَم بفَتْح أوّله، قال أبو الفتح: هو فَعْلَل بفتح أوّله كـ (صَمَحْمَح) ولا يكون من لفظ (لَمْلَمْت)؛ لأنّ ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة في أوّلها إلَّا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو: مُدَحْرَج، ويُقال أيضاً: يَلَمْلَم، وكذلك القول فيه؛ لأنّ الياء بَدَلٌ"[٧]. وأكّد هذا ثانية في (يَلَمْلَم) قال: "... ويُقال: أَلَمْلَم بالهمز، وهو الأصل، والياء بَدَلٌ من الهمزة"[٨].

وهذا ما جاء عند السيوطي، إذْ أضافه إلى الأمثلة المُشَار إليها سابقاً والموردة في باب "إبدال الهمزة ياء"، وأرى أنّ في قول كُلٍّ منهم مجانبة للصّواب، لأنّ الجوهري مثلاً لمّا أورد ذاك المثال في مادة (يلم) دلّ على أنَّ الياء أصْلٌ في بنائه، فهي فاء الكلمة في الميزان الصَّرْفيّ، واللّام عينها، والميم لامها؛ وأنَّه لما ضُعِّفَتِ اللّام

---

(١) أَلَمْلَم ويَلَمْلَم: اسم موضع أو جبل أو وادٍ من أودية اليمن، وقيل: هو مِيقات أهل اليمن، الموضع الذي يُحرمون منه إلى مكّة. انظر: العين، ٣٢٣/٨: العين، ٣٢٣/٨ (لمّ)، وإصلاح المنطق، ص١٦٠، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ٢٠٦٤/٥ (يلم)، والمحكم والمحيط الأعظم، ٣٧٧/١٠ (لمم)، ومعجم ما استعجم، ١٨٧/١–١٨٨ (ألملم)، و١٣٩٨/٤ (يَلَمْلَم)، والنهاية في غريب الحديث، ٢٩٩/٥ (يَلَمْلَم)، واللِّسَان، ١٧٩/٤ (لمم)، و٣٢٢/١٥ (يلم)، والقاموس المحيط، ١٧٩/٤ (لمم).

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص١١٠.

(٣) المصدر السابق، ص١١٤.

(٤) انظر: العين، ٣٢٣/٨ (لمّ).

(٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٣٧٧/١٠، واللِّسَان، ٢٣٧/١٣، والقاموس المحيط، ١٧٩/٤، مادة (لَمَمَ).

(٦) الصِّحَاح، ٢٠٦٤/٥ (يلمم).

(٧) معجم ما استعجم، ١٨٧/١ (أَلَمْلَم).

(٨) المصدر السابق، ١٣٩٨/٤ (يَلَمْلَم).

والميم فيه بتكرارهما قيل: (يَلَمْلَم) فهو بهذا على زنة (فَعَلْعَل) كما جاء فيما أُورِد عن أبي الفتح، وعليه فَإِنَّه إنْ صحّ القول بأنَّ أحد الحرفين – الهمزة والياء في أوله – مبدل من الآخر، أو لغة فيه، فإنَّ من الأَوْلى، بل من الأكثر صواباً أنْ يُقال: إنَّ الهمزة فيه مبدلة من الياء، أو لغة فيها. وليس العكس، وهذا ما جاء فيما أُورد عن أبي الفتح، ومثله ما أورده السيوطي أيضاً. ومما يُعَزِّز هذا الرأي قول ابن الأثير، وقد أورده في مادة (يَلَمْلَم): "ويقال فيه: (أَلَمْلَم) بالهمزة بدل الياء"[(١)]. ثُمَّ إنَّ ما أُورد عن أبي الفتح مناقض لِمَا تقدّم له من قول بأنَّ الهمزة والياء فيه أصلان كلٌّ واحد منهما قائم بنفسه كـ (يُسُر) و(أُسُر)، و(يَتْن) و(أَتْن)، وهو قَوْل بعيد عن وَجْه الصَّوَاب فيما يَخُصُّ هذا المثال – كما أرى –لأنَّه لمّا كَثُر وروده بتينك اللُّغَتين في الأصل الثلاثي (لمّ) أو (لمم) – كما تقدّم – دلّ على أنهما لغتان بزيادتهما للإلحاق – كما ذكرت في الوَجْه الأوّل – لا بأصلية كُلٍّ واحد منهما، وممّا يستدلّ به على هذا قول ابن عصفور فيما يتعلّق بزيادة الياء: "وإنْ كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها قُضِيَ عليها بالزيادة؛ لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة..."[(٢)]. وبناءً عليه فإنّي أرى أنّه لمّا كان (يَلَمْلَم) من بنات الخمسة قُضِيَ بزيادة الياء فيه، ومثلها الهمزة في اللُّغة الثانية (أَلَمْلَم). ولعلّ اطّراد استعمال كُلٍّ منهما في مكان صاحبه – كما في الأمثلة المُشبَّه بها دليل على ذلك، وكذا وروده في كثير من كتب اللُّغَة تحت عنوان "ممّا يقال بالهمزة والياء"[(٣)]، ويُعَزِّزه أنّه ورد فيما وقفت عليه من شواهد شعريّة بتينك اللُّغَتين، ومثالها على لغة الهمزة قول سُلْمى بن المَقْعَد[(٤)]:

ولقد نَزَعْنَا من مجالسِ نخلةٍ فَنُجِيزُ من حُتُنٍ بياضَ أَلَمْلَما

وعلى لغة الياء قول الفرزدق[(٥)]:

وَلَئِنْ حَمَلْتِ دَمي عليكِ لَتَحْمِلِنْ ثِقْلاً يكونُ عَلَيْكِ مِثْلَ يَلَمْلَمِ

ولعلّ في كلِّ ما تَقَدَّمَ من قول في هذا المثال رداً على من ذهب إلى أنَّ إحداهما – أي الهمزة والياء – مُبْدَلةٌ من الأخرى.

ومن الأمثلة التي جاءت فيها الهمزةُ والياء مقطوعاً بزيادتهما على أنَّهما لغتان قولهم: (يَثْرِب) و(أَثْرِب) والنَّسَب إليه يَثْرِبِيّ ويَثْرَبِيّ وأَثْرِبِيّ وأَثْرَبِيّ[(١)]، بكَسْر الرّاء وفَتْحِها، والكسر فيها على الأصل، لأنَّه من باب (فَعَلَ يَفْعِل) كـ (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ) وشاهده قول الشاعر[(٢)]:

---

(١) النهاية في غريب الحديث، ٢٩٩/٥ (يَلَمْلَم).

(٢) الممتع في التصريف، ٢٨٧/١.

(٣) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦٠، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والأمالي، ١٦٠/٢، والصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ/١٣٤٥م): تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، حقّقه وعلّق عليه، وَضَعَ فهارسه: السيّد الشَّرقاويّ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٥٧.

(٤) انظر: معجم ما استعجم، ١٨٨/١ (أَلَمْلَم).

(٥) الفرزدق: الديوان، شَرَحَهُ وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٥٥١.

وما هو إلَّا اليَثْرِبِيّ المُقَطَّعُ

"وإنَّمَا فَتَحُوا الرّاء استيحاشاً لتوالي الكسرات"[٣] وشاهده ما أُنْشِدَ من قول الرَّاجز[٤]:

وأَثْرَبِيّ سِنْخُهُ مَرْصُوف

وقَوْل الشاعر[٥]:

من يَثْرِبِيَّاتٍ قذاذٍ خُشْنِ يَرْمي بها أَرْمى من ابنِ تِقْنِ

وإنَّمَا ذهبنا إلى أنَّ الهمزة والياء في أوّله زائدتان، لأنَّه من الثلاثي (ثَرَبَ) إلَّا أنَّ هذه الزيادة ليست في باب الإلحاق؛ وذلك لعدم انضمام زائد ثانٍ معهما كشرط في باب الإلحاق – كما تَقَدَّم – ومثله أيضاً (يَثْرَب) و(أَثْرَب) بالتاء وبفتح الحرف الأوّل فيهما، وإسكان الثاني بعده راء مهملة[٦]، فهو من الثلاثي (ترب)[٧]، وكذا قولهم: الرَّجُلُ اليَلْمَع والأَلْمَع، واليَلْمَعِيّ والأَلْمَعِيّ[٨] فهو من (لمع)[٩]، والهمزة والياء فيه لغتان بزيادتهما، ودليل ذلك وروده بهما كما في قول الخِرْنَق[١٠] على لغة الياء:

يَبْغِي عليها القَوْم إذا أرملوا وساءَ ظنُّ اليَلْمَعِيِّ القَرُور

وقول طرفة[١١]:

وكائن تَرَى مِنْ يَلْمَعِيٍّ مُحَظْرَبٍ وليس له عِنْدَ العزائم جُول

---

(١) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦٠، والإبدال لابن السكيت، ص١٣٦، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ٩٢/١، والمحكم والمحيط الأعظم، ١٤٢/١٠ واللسان، ١٣/٣، والقاموس المحيط، ٤٢/١ مادة (ثرب)، ومعجم ما استعجم، ١٣٨٩/٤ (يثرب)، وهي مدينة الرسول ﷺ.

(٢) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والصِّحَاح، ٩٢/١، والمُحْكم، ١٤٢/١٠، واللِّسَان، ١٣/٣ مادة (ثَرَبَ).

(٣) الصِّحَاح، ٩٢/١، واللِّسَان، ١٣/٣ (ثَرَبَ).

(٤) انظر المراجع الواردة في الهامش السابق المتعلقة بمادة (ثَرَبَ)، والجزء والصفحة ذاتها.

(٥) إصلاح المنطق، ص١٦١.

(٦) أَثْرُبُ ويَثْرُبُ: قرية باليمامة، وقيل: بين اليمامة والوشْم، انظر: معجم ما استعجم، ١٠٤/١ (أثْرَب)، ١٣٨٨/٤ (يَثْرَب). (يَثْرُب).

(٧) انظر: اللِّسَان، ٢١٩/٢ (ثَرَبَ).

(٨) الأَلْمَعِيُّ واليَلْمَعِيُّ: صفة للرَّجُل المتوقِّد الذكاء. وقيل: هي صفة للرَّجُل إذا كان ظريفاً. وقيل: هو الدّاهي الذي يَتَظَنَّن الأمور فلا يُخطئ، وقيل: الملّاذ، وهو الذي يُخْلِط الصِّدْق بالكَذِب. انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والإبدال لأبي الطّيّب اللُّغَويّ، ص٥٧٢، والأمالي، ١٦٠/٢، والمحكم، ١٨٣/٢، واللِّسَان، ٣٣٤/١٣ مادة (لَمَعَ).

(٩) انظر: المحكم، واللِّسَان الهامش السابق.

(١٠) الخِرْنَق بنت بدر بن هفنان، ديوان شِعْر، تحقيق: د. حسين نَصَّار، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٣٦.

(١١) الديوان، ص١٧٨.

وعلى لغة الهمزة قول أوس بن حجر[١]:

الألْمَعِيَّ الذي يَظُنُّ لك الظَّ ... نَّ كأنْ قَدْ رأى وقد سَمِعَا

ومِمَّا يُحْمَلُ على تلك الأمثلة أيضاً قولهم: هذه أذْرِعات، ويَذْرِعات بِكَسْر الرّاء[٢]، فهو من (ذَرَعَ)[٣]. وقولهم: أبْرِين ويَبْرِين[٤] فالهمزة والياء في أوّل هذا المثال فيما أَرى زائدتان على أرجح الأقوال، وكذا الياء الثانية المُجَاوِرة للطَّرَف، فهي ليست بلام الكلمة، وإنَّمَا هي كهيئة الياء في زَيْدِين وعَمْرين[٥]، وعليه فهو من الثلاثي (بَرَنَ)[٦]، وعلّة ذلك أنّه بهذا الأصل الثلاثي، وبلغة الياء على وَجْه الخصوص، أي (يَبْرين) يكون على زِنَة (يَفْعِيل) وهذا البناء بمثل هذه الزيادة له نظيره كـ (يَقْطِين)، و(يَعْضِيد)، و(يَعْقِيد) وجميعها ممّا لا ينصرف بسبب العلميّة ووزن الفعل، وممَّا يُستدلُّ به على هذا أنّ ابن دُريد أورده مع هذه الأمثلة في "باب يَفْعِيل" فقال بَعْدَ أنْ مَثَّلَ بها عليه: "... ويَدْخُل في هذا يَبْرِين، وهو مَوْضع"[٧] بخلاف رأي مَنْ ذهب إلى أنَّه من الأصل الثلاثي (يَبْر) بأصالة الياء في أوّله، وزيادة النون في آخره كابن سيده، قال مُعلِّلاً ذلك: "يَبْرِين: اسم موضع، وفيه لغتان: يَبْرِينُ في الرَّفْع، وفي الجرّ والنَّصْب، يَبْرِينَ لا ينصرف للتّعريف والتأنيث، واللُّغة الأُخرى: يَبْرُون في الرَّفع، وفي الجرّ والنَّصْب يَبْرِين؛ لأنَّ يَبْرُونَ أشْبَه في بُنْيَتِهِ (مسلمون)، فَجَرَى إعرابُهُ كإعرابِهِ، وليست (يَبْرِينُ) – هذه العلميّة – منقولة من قولك: هُنَّ يَبْرِينَ لفلانٍ، أي: يُعارِضْنَه... فحروف الاسم على ذلك ثلاثة كأنَّه (يَبْرِ) و(يَبْرُ) وإذا كان ثلاثة فالياء فيها أصل لا زائدة؛ لأنّ الياء إذا طرحتها من الاسم فَبَقِيَ منه أقلُّ من الثلاثة لم يُحكم عليها بالزيادة ألبتَّة على ما أحكمه سيبويه في "باب عِلَل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد"[٨]، ويَدُلُّكَ على أنَّ ياء يَبْرِين ليست للمضارعة أنَّهم قالوا: أَبْرِين، فلو كانت حرفَ مُضَارعةٍ لم يُبْدِلوا مكانه غَيْره، ولم نجد ذلك في كلامهم ألبتة"[٩]. وهذا ما قاله ابن منظور[١٠] إلاَّ أنَّه ناقَضَ نفسه حين أوْرَدَ هذا المثال ثانيةً في الجذر الثلاثي

---

(١) ابن حجر، أوس: الديوان، تحقيق وشَرْح: د. محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكيّة، بيروت، دار صادر، بيروت، ص٥٣؛ وانظر: المحكم، ١٨٣/٢، واللِّسَان، ٢٣٤/١٣ مادة (لَمَعَ).

(٢) انظر: الإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، والأمالي، ١٦٠/٢.

(٣) انظر: الصِّحَاح، ١٢١١/٣، واللِّسَان، ٢٨/٦ مادة (ذرع)، وجاء فيهما: أذْرِعات، ويَذْرِعات بكسر الراء: موضع بالشام، بالشام، تُنْسَب إليه الخَمْر.

(٤) يَبْرِين وأَبْرين اسم موضع، أو اسم رَمْلَة. انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٧، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والأمالي، ١٦٠/٢، ومعجم ما استعجم، ١٣٨٦/٤-١٣٨٧، واللِّسَان، ٧٤/٢ (بَرَن)، و٣٠٦/١٥ (يَبَرَ)، والمصباح المنير، ١٠٥٢/٢ (يَبْرين).

(٥) انظر: المصباح المنير، ١٠٥٢/٢ (يبرين).

(٦) انظر: اللِّسَان، ٧٤/٢ (بَرَن).

(٧) جَمْهَرَةُ اللُّغَة، ٤٢٢/٣ (باب يَفْعِيل).

(٨) انظر: الكتاب، ٣٠٧/٤.

(٩) المحكم والمحيط الأعظم، ٣١٠/١٠ (يَبَرَ).

(١٠) انظر: اللِّسَان، ٣٠٦/١٥-٣٠٧ (يَبَرَ).

(بَرَنَ)[١] مِمَّا يعني أنَّ الياءين في (يَبْرِين) زائدتان، فهو على زنة (يَفْعِيل) – كما أشرنا سابقاً – وهو الرأي الراجح الراجح فيما أرى، والعِلَّة في ذلك كما ذَكَرَ أنَّه لو كان من (يبر) لكان (يَبْرِين) على زنة (فَعْلِين) بفتح الفاء، وهذا البناء من الأبنية التي لا نظير لها، أو لا مثال عليها بخلاف ما جاء بكسر الفاء، أي (فِعْلين) فإنّ نظيره أو مثاله (غِسْلين)، ونَصُّ القول عنده في هذا الثلاثي (بَرَنَ) مُعْزِياً إيَّاهُ إلى ابن برّي: "... قال: ولا يجوز أنْ يكون (يَبْرِين) فَعْلِين؛لأنَّه لم يأتِ له نظير، وإنَّمَا في الكلام فِعْلين مثل (غِسْلين)".

وهذا ما أكَّده الفيومي، إذْ قال: "... ولهذا جَعَلَ بعض الأئمّة أُصولها (بَرَنَ)، وقال: وزنها (يَفْعِيل)، ومثله: يَقْطِين، ويَعْقِيد... ويَعْضِيد... لأنَّه لا يجوز القول بزيادة النون، وأصالة الياء؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى بناء مفقود، وهو فَعْلِين بالفتح"[٢] وأرى أنّ في انعدام هذا البناء رَدَّاً أيضاً على مَنْ أورد هذا المثال في مادة (أبر) فجعل الهمزة أصليَّة في لغة مَنْ قاله بها، أي (أبْرِين) على زنة (فَعْلين) كالفيروزأبادي، إذ جاء عنده في هذه المادة "... وأَبْرِين لغة في يَبْرِين"[٣]، وأضاف الفيومي أيضاً مؤكِّداً صِحَّةَ الأصل الثلاثي (بَرَنَ) لهذا المثال، ورادا قول من قد يذهب إلى أنَّه من الثلاثي (بَرَنَ) بأصالة الياء والنون، وأَخُصُّ في هذا المقام الياء، فقال: "وكذلك لا تُجْعَل الياء في أوّل الكلمة والنون أصليَّتين؛ لِفَقْدِ (فَعْلِين) بالفتح؛ فوجب تقدير بناءٍ له نظير، وهو زيادة الياء، وأصالة النون"[٤]، يريد تقدير بناء (بَرَن) لوجود نظير له – كما تقدّم– أمّا ما علَّل به من عدم صِحَّة بناء (يرن) بالياء؛ لانعدام وجود مثالٍ على زنة (فَعْلِيل)، فهذا ما ذهب إليه سيبويه في قوله: "وليس في الكلام فَعْلِيل"[٥]. هذا يعني أنَّ انعدام بناء (فَعْلِين) بالفتح، ووجوده بالكسر (فِعْلِين) كـ (غِسْلين) هو ذاته في بناء (فَعْلِيل) إذْ انعدم بالفتح، وَوُجِدَ بالكسر كـ (قِنْدِيل) و(بِرْطِيل) وغيرهما من الأسماء.

أمّا ما ذهب إليه ابن سيده – فيما تَقَدَّمَ– وتبعه فيه ابن منظور من أنَّ الياء في (يَبْرِين) ليست زائدة للمضارعة؛ لأنَّهم قالوا: (أبْرِين) بالهمزة، وحرف المضارعة لا يبدل مكانه غيره، فهذا قول بعيدٌ عن وَجْه الدِّقة فيما أرى، لأنّ فيما تَقَدَّم من أمثلة جاءت فيها الياء زائدة للمضارعة، وقيلت بلغة الهمزة الزائدة فيها للمضارعة أيضاً كـ (يَثْرِب، وأثْرِب، ويَتْرِب، وأتْرِب) وغيرهما ممّا تَقَدَّم – دليلاً على صِحَّة مِثْل هذا الإبدال، وعليه فإنَّ هذا المثال كنظيره من الأمثلة المُشار إليها غير مصروف لا "للعلميّة والتأنيث" كما جاء عندهما فيما تَقَدَّم من قول، وأخصُّ في هذا المقام علَّة التأنيث، بل "للعلميّة والزيادة"[٦]، أي زيادة حرفي المضارعة: الياء والهمزة في أوّله– أي في اللُّغَتين (يَبْرِين) و(أبْرِين)– اللذين جعلاه بوزن الفعل. ومِمَّا يُسْتَدلّ به على ذلك ما قاله ابن فارس فيه وفيما شابهه من الأمثلة التي سبق الوقوف عند بعضها، فأكّدْنَا بالدليل على زيادة ذَينك الحرفين في أوّلهما على أنَّهما لغتان، ومثلها هذا المثال، ونَصُّ قوله تحت عنوان "ما زاد على الثلاثة" هو: "فأمّا ما زاد على الثلاثة في هذا الباب مثل (اليَرْبُوع) وهي دُوَيبّة، و(يَبْرِين) وهو موضع، و(يَمْؤود) و(يَلَمْلَم) وهما موضعان، و(اليَرَنْدَج)...

---

(١) المصدر السابق، ٧٤/٢ (بَرَنَ).
(٢) المصباح المنير، ١٠٥٢/٢-١٠٥٣ (يَبْرِين).
(٣) القاموس المحيط، ٣٧٥/١ (أَبَرَ).
(٤) المصباح المنير، ١٠٥٣/٢ (يَبْرِين).
(٥) الكتاب، ١٦٨/٤.
(٦) انظر: المصباح المنير، ٧٤/١ (يبرين).

وما أشبه ذلك فإنَّ سبيل الياء في أوائلها سبيل الهمزة في الرباعي والخماسي فَإنَّهما زائدتان، وإنَّمَا الاعتبار بما يجيء بعد الياء، كما هو الاعتبار في باب الهمزة بما يجيء بعدها"[١].

لذا كان حَرِيًّا بابن السّكّيت ألّا يُورِد هذا المثال، وتلك الأمثلة في باب الإبدال[٢]، وكذا السيوطي الذي أورده تحت عنوان "إبدال الهمزة ياء" – كما تَقَدَّم–. ولَعَلَّ كثرة استعماله بالياء أو وروده بها كان السبب في ذلك، ومن شواهدها الحيّة قول الفرزدق[٣]:

ذَرَعْنَ بنا ما بين يَبْرِينَ عرضه ... إلى الشّأْم تَلْقَاها رِعانٌ وصَفْصَفُ

تَبكَّي على سَعْدٍ وسَعْدٌ مُقِيمَةٌ ... بِيَبْرِين منهم من يَزِيدُ ويُضْعِفُ

أمّا فيما يتعلّق بمثال (يَعْصُر) و(أَعْصُر) فالقول في أصل الهمزة والياء فيه على وَجْهين أوّلهما: أنَّهما كما في الأمثلة المتقدِّمة زائدتان للعلميّة وَوَزْن الفعل، جَاء في الصِّحاح مادة (عَصَرَ): "يَعْصُرُ، وأَعْصُرُ: اسم رَجُلٍ لا ينصرف؛ لأنَّه مثل يَقْتُلُ وأَقْتُلُ، وهو أبو قبيلة منها باهلة". وهذا ما جاء في اللسان أيضاً في المادة ذاتها (عَصَر)؛ وعليه فهما فيه لغتان، ويُسْتَدَلُّ على ذلك بوروده بهما في فصيح كلام العرب من الشِّعْر، فمثال الهمزة فيه قول زهير بن أبي سُلمى[٤]:

سُلَيْمُ بنُ مَنْصُورٍ وأَفْنَاءُ عامِرٍ ... وسَعْدُ بنُ بَكْرٍ والنُّصُورُ وأَعْصُر

ومثال الياء قول جرير[٥]:

وحَيَّيْ آلِ يَعْصُرَ قد بَلَوْتُمُ ... فلا كُشْفَ اللِّقاءِ ولا الجنانِ

وقول بِشْر بن أبي خازم[٦]:

أنا وباهِلَةَ بن يَعْصُرَ بَيْنَنَا ... داءُ الضَّرائِر بُغْضَةٌ وتَقَافِي

ولعلّ في هذا ردّاً على ابن جنّي الذي ذهب إلى أنَّ الياء فيه مُبْدَلَةٌ من الهمزة، قال: "وقالوا في (أَعْصُرَ) اسم رَجُل: يَعْصُر، فالياء بَدَلٌ من الهمزة"[١]، وأكّد هذا ثانيةً حاملاً مِثْل هذا الإبدال على إبدال الياء

---

(١) مقاييس اللُّغَة، ١٦٠/٥.

(٢) انظر: الإبدال، ص١٣٧.

(٣) الديوان، ص٣٨٧، ٣٩٣.

(٤) ابن أبي سُلمى، زهير: الديوان، شَرَحَهُ وقدّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٥٧.

(٥) جرير، شَرْح الديوان: شَرَحَهُ وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٤٣٠.

(٦) ابن أبي خازم الأسدي، بِشْر: الديوان، عُنِيَ بتحقيقه: د. عِزَّة حسن، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص١٦٠.

من الهمزة في (أَيامى) وقولهم فيها (يَيَامى) قال: "... ونظير قَلْب الهمزة في (أيامى) إلى الياء حتى صارت (يَيَامى) قولهم: باهلة بن يَعْصُرَ، فالياء فيه بَدَلٌ من همزة (أَعْصُرَ)؛ وذلك لأنَّه يُقال: باهلة بن أَعْصُرَ ويَعْصُرَ "[٢].

وأرى أنّ في مثال ابن جنّي هذا – أيامَى وبيامَى– دليلاً على ضَعْف حجّته، ووَجْه ذلك أنَّ الهمزة فيه أصليّة؛ وذلك لأنَّه من الثلاثي (أَيِمَ) وعليه فـ (أيامى) على زنة (فَعَالى) "تكسير (أَيْمَى) على فَعْلَى كـ (هَلْكَى)"[٣] وذلك عند من ذهب إلى أنّ هذا البناء من هذا الأصل الثلاثي (أَيِمَ) "هو من باب الوضع، وُضع عل هذه الصيغة"[٤]، ومن ثَمَّ فإنَّ الياء في (يَيَامى) – كما ذهب ابن جنّي – مبدلة من الهمزة، أو هي لغة فيها. أمّا (يَعْصُر) و(أَعْصُر) فالياء والهمزة فيه لغتان بزيادتهما – كما تَقَدَّم – للعلميّة ووزن الفعل – وهو المعنى المشار إليه في قول ابن جنّي – وذلك لأنَّه من الثلاثي (عَصَرَ)، وعليه فَإنَّه لمّا بان الفرق بين المثالين: المحمول والمحمول عليه بانَ ضَعْفُ رأي ابن جنّي، وعدم دقّته. كما أنّ في تناوُب حَرْفَيْ المضارعة في هذا المثال رداً على ابن منظور الذي ذهب – كما سبق في (يَيْرِين) و(أَبْرِين) – إلى أنَّ حرف المضارعة لا يُبْدَل من حرف مضارعة آخر.

أمّا الوَجْه الثاني في هذا المثال فقد حُمِلت فيه الياء على أنَّها بدلٌ من الهمزة، ولكنْ ليس على معنى العلميّة وَوَزْن الفعل – كما سبق – بل على معنى آخر، أو لغرض آخر وهو صيغة الجمع، أي أنَّ (أَعْصُر) هو جمع تكسير لـ (عَصْر) الدّال على معنى الدَّهْر، أي الزّمان الطويل؛ لذا فإنَّ من قاله بالياء أي (يَعْصُر) يكون قد أبدل الياء من الهمزة؛ لأنّ القياس في جمع (عَصْر) بهذا المعنى هو (أَعْصُر)، وهذا الجمع هو واحدٌ من جموع التكسير فيه، جاء في اللسان مادة (عَصَر): "العَصْرُ والعِصْرُ، والعُصْر، والعُصُر؛ الأخيرة عن اللحياني: الدّهر... والجمع: أَعْصُرٌ، وأعصار، وعُصُور". ومما يُؤَكِّد هذه الدلالة لهذا المثال أنَّ كلمة (دَهْر) وهو المعنى الذي يحمله (عَصْر) في هذا السِّياق يُجْمع على "أَدْهُر، ودُهُور"[٥] تماماً كما أنَّ (عَصْر) يُجْمَع – كما سبق – على (أَعْصُر) و(عُصُور). ويُؤكِّده أيضاً أنَّ ابن أَعْصُر سُمِّي بهذا الاسم – فيما وقفتُ عليه – لبيت أنشده وردت فيه كلمة (أَعْصُر) دالّة على هذا المعنى، قال ابن جنّي فيما أورده عن أبي علي الفارسي: "قال أبو علي: إنّما سُمِّي أَعْصُرَ بقوله:

أبُنَيَّ إنّ أباك شيَّبَ رأْسَهُ كَرُّ الليالي واختلافُ الأَعْصُرِ "[٦]

وكذا أورده ابن عصفور[٧]، وأضاف ابن جنّي في موضع آخر بعد إنشاده هذا البيت قائلاً: "فهذا دليل على كون الهمزة أصلاً، والياء بدلٌ منها"[١]. ولعلّ مَنْ ذهب هذا المذهب وجعله في باب الإبدال كابن

---

(١) سر صناعة الإعراب، ٧٤٠/٢، والخصائص، ٣٩٩/٢–٤٠٠.
(٢) المحتسب، ٢٠٠/١.
(٣) المصدر السابق، ٢٠١/١.
(٤) اللّسَان، ٢١٢/١ (أيم).
(٥) المصدر السابق، ٣١٣/٥ (دهر).
(٦) سرّ صناعة الإعراب، ٧٤٠/٢.
(٧) الممتع في التصريف، ٣٨٢/١.

السكّيت[٢]، والسيوطي[٣]، إنَّما جاء رأيه بناءً على هذا المعنى كما نَصَّ على ذلك ابن منظور في قوله بعد إنشاده هذا البيت: "... وسَهُلَ ذلك في الجمع، لأنّ همزته ليست للمضارعة، وإنَّمَا هي لصيغة الجمع"[٤].

ومع ذلك فإنِّي أرى أنَّ الهمزة في صيغة الجمع (أفْعُل)، والياء المبدلة منها لمّا كان معها ثلاثة أحرف مقطوعاً بأصالتها، وهي (عَصْر) قُضِي عليها بالزيادة، وكذا الحال فيما تقدَّم من أمثلة جاءت فيها الياء زائدةً للعلميّة في لغةٍ، وأُبدلت فيها همزة في لغةٍ ثانية، وجميعها على أربعة أحرف أو خمسة؛ وذلك "لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة"[٥].

وبعد، فإنْ سُئل أيضاً بعد كُلِّ ما تقدّم عن مثال ما جاءت فيه الهمزة مبدلة من الياء المفتوحة في فاء الكلمة على نحوَ جَلِيّ ومباشر، أي بعيداً عن التأويل والحَمْل على معنيين مختلفين إلى حَدٍّ ما كما جاء في بعض ما تَقَدَّم من أمثلة – فَنُجيبُ بالقول: إنَّ مثاله قولهم للقديم: (أزَلَيّ) فأصله (يَزَلِيَ) بالياء؛ لأنَّ المراد منه المعنى الذي في (لم يَزَل). جاء في "لحن العوام" تحت عنوان: "ذِكْر ما أفسدته العامّة، وممّا وضعته العامّة في غير مَوْضعه": "ومن ذلك قولهم: هو الله الأَزَلِيّ قَبْلَ خَلْقِهِ، ولم يَزَل واحداً في أزَلِيَّته، وكان هذا في الأَزَل. قال محمّد: وذلك كُلّه خطأٌ لا أصل له في كلام العرب، وإنَّمَا يريدون المعنى الذي في قولهم: (لم يَزَل عالماً)"[٦].

وهذا ما أكّده الجوهري، وَبَيَّنَ أنَّ وَجْه هذا الإبدال يتمثّل في أنَّ الأصل (يَزَلِيّ) جاء منسوباً بالاختصار إلى (لم يَزَل)، قال: "والأَزَلُ بالتحريك: القِدَمُ، يُقال: أَزَلِيّ، ذَكَرَ بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقديم: (لم يَزَل)، ثم نسب إلى هذا فلم يستقِم إلا بالاختصار، فقالوا: (يَزَلِيّ)"[٧]. وأضاف ابن فارس قائلاً بعد تأكيده هذا الوَجْه: "ثمّ قُلبت الياء همزة، فقالوا: أَزَلِيّ"[٨].والعِلَّة في ذلك "لأنَّها أخفّ"[٩].

ومثله أيضاً في هذا الوَجْه من الإبدال بعد النَّسَب بالاختصار قولهم: رُمْحٌ أَزَنِيّ في النِّسْبة إلى (ذي يَزَن) ملك من ملوك حِميَر[١٠]، والأصل (يَزَنِيّ) بالياء، والهمزة لغة فيها كما نَصَّ على ذلك الخليل، قال: "الأَزَنُ

---

(١) المحتسب، ٢٠٠/١، والخصائص، ٤٠٠/٢؛ وانظر: المحكم، ٤٣١/١، واللِّسَان، ١٧٢/١٠ مادة (عصر) في كليهما.
(٢) انظر: الإبدال، ص ١٣٧.
(٣) انظر: المزهر، ٤٦٣/١.
(٤) اللِّسَان، ٣٠٧/١٥ (بير).
(٥) الممتع في التصريف، ٢٨٧/١.
(٦) الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن حسن بن مدحج (ت٣٧٩هـ/٩٨٩م): لحن العوام، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٦٩؛ وانظر: تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص١٠٠.
(٧) الصِّحَاح، ١٦٢٢/٤ (أزل)؛ وانظر: معجم مقاييس اللُّغَة، ٩٧/١ (أزل)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٦٠، واللِّسَان، ١٠٠/١ (أزل)، والخفاجي، شهاب الدين محمود بن عُمر (ت١٠٦٩هـ/١٦٥٨م): شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخيل، تصحيح وتعليق ومراجعة: محمد عبد المنعم خفاجي، طَبْع ونَشْر مكتبة الحرم الحُسَيْني التجارية الكُبْرى، المطبعة المنيريّة بالأزهر، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ص٣٨.
(٨) معجم مقاييس اللُّغَة، ٩٧/١ (أزل)؛ وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٦٠، واللِّسَان، ١٠٠/١ (أزل).
(٩) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص٢٦٠، واللِّسَان، ١٠٠/١ (أزل)، والقاموس المحيط، ٣٣٨/٣ (الأزل).
(١٠) انظر: العين، ٣٨٧/٧ (يزن)، وإصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكّيت، ص١٣٦، وأدب الكاتب، ص٤٦٠، والأمالي، ١٦٠/٢، والصِّحَاح، ١٦٢٢/٤ (أزل)، ومقاييس اللُّغَة، ١٥٥/٦ (يزن)، ٩٧/١ (أزل)، واللِّسَان، و١٠١/١ (أزن)، ٣١٤/١٥ (يزن)، ١٠٠/١، و(أزل)، و٦/٧ (زَأَنَ)، والقاموس المحيط، ٣٣٨/٣ (الأزل).

لغة في اليَزَن"[١]،وكذا ابن سيده في قوله: "الأَزَنِيّةُ لغة في اليَزَنِيّة، يعني الرِّماح، والياء أصل"[٢]، وشاهد هذا الأصل قول الكُميْت[٣]:

سَقَيْنَا الأَزْرقَ اليَزَنِيَّ مِنْهُ وأَكْعُبَ صَعْدَةٍ حتَّى رَوِينا

وهناك مَنْ قال: رُمْحٌ يَزْأَنِيّ وأَزْأَنِيّ[٤] بهمزة متوسطة، وَوَجْهُهَا أنَّ الأصل في (ذي يَزَن): يَزْأَن كما نَصّ نَصّ على ذلك ابن جنّي فيما أورده ابن منظور، قال: "قال ابن جنّي: ذو يَزَن غير مصروف، وأصله: يَزْأَن، بدليل قولهم: رُمْحٌ يَزْأَنِيّ وأَزْأَنِيّ، وقالوا: أيضاً: أَيْزَنِيّ، وزنه عَيْفَلِيّ، قال الفرزدق[٥]:

قَرَيْنَاهُمُ المأثورة البِيضَ كُلَّها يَنُجُّ العروقَ الأَيْزَنِيُّ المُثَقَّفُ"[٦]

هذا يعني أنَّ في هذا المثال لغاتٍ أربعاً: اثنتين بتخفيف الهمزة في (ذي يَزَن)، واثنتين بتحقيقها في الأصل (يَزْأَن)، وقد نَصّ على ذلك البكريّ، فقال: "يَزَن بفتح أوّله وثانيه: بلد، وأصله: يَزْأَن بالهمزة، ومعناه الثِّقل، وإليه أُضيف ذو يَزَن الحِمْيَرِيّ، وكانت الرّماح تعمل هناك، ففي النَّسَب إليه أربع لغات: يَزْأَنِيّ، وأَزْأَنِيّ، وعلى تخفيف الهمزة: يَزَنِيّ وأَزَنِيّ"[٧]. وذهب ثعلب فيما أورده ابن منظور إلى أنَّ هذا الأصل –يَزْأَن– مأخوذ من (الزُّؤان)، ومن ثَمَّ من الثلاثي (زَأَنَ) ممّا يعني أنّ الهمزة والياء في (أَزْأَنِيّ) و(يَزْأَنِيّ) زائدتان، قال: "..... وحكى ثعلب: كَلْبٌ زِئْنِيّ بالهمز: قصير... وذو يَزَن: ملك من ملوك حِمْيَر، أصله: يَزْأَن من لفظ الزُّؤان، قال: ولا يجب صرفه للزيادة في أوّله والتعريف"[٨].

وأرى أنَّه وإنْ سلّمنا فيما حكاه ثعلب من زيادة الهمزة والياء في تينك اللُّغتين فإنّ الهمزة تُعَدُّ لغة في الياء، أو مبدلة منها؛ وذلك لأنَّها هي الأكثر استعمالاً في الاسم المنسوب إليه، إذ هو ملازم للياء، فقالوا: (ذو يَزَن)، ولم يقولوا مثلاً: (ذو أزن).

---

(١) العين، ٣٨٨/٧ (أزن).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ٨١/٩ (أزن)؛ وانظر: معجم ما استعجم، ١٣٩٤/٤ (يَزَن) واللِّسَان، ١٠١/١ (أزن).

(٣) الأسدي، الكميت بن زيد: شَرْح هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلّوم، سلّوم، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربيَّة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٧١.

(٤) انظر: إصلاح المنطق، ص١٦١، والإبدال لابن السكيت، ص١٣٦، وجمهرة اللُّغَة، ٤٢٧/٣. والأمالي، ١٦٠/٢، واللِّسَان، ١٠١/١ (أزن)، و٣١٤/١٥ (يزن)، و٦/٧ (أزن).

(٥) الديوان، ٢٩/٢ والرواية فيه (الأَزْأَنِيْ) على الأصل، وعليه فلا قلب مكاني فيه، و(قبلها) بدل (كُلَّها)، و(يُنْتِجُ) بضم ياء ياء المضارعة، وكسر الثاء.

(٦) اللِّسَانُ، ٣١٤/١٥ (يزن).

(٧) معجم ما استعجم، ١٣٩٤/٤ (يزن).

(٨) اللِّسَانُ، ٦/٧ (زأنَ).

ومع ما تَقَدَّم في هذا المثال من حَصْر إبدال الهمزة من الياء في أسلوب النَّسَب بعد حَذْف (ذو) فإنّ هناك من أبدل فيما قبل النَّسَب، ومن غير حذف (ذو)، فقال: (ذو أَزَن) كما أورد ابن دُرَيْد في قوله: "ويُقَال: ... وقَنَاً أَزَنِيّ، ويَزَنِيّ، وقيل: يَزْأَنِيّ، وأَزْأَنِيّ... ويقولون: ... ذو يَزَن، وذو أَزَن"[(١)].

وبعد كلِّ ما تَقَدَّم في هذه الدِّراسة فإنَّ السؤال الذي قد يطرح نفسه هل أبدلت الياء من الهمزة في فاء الكلمة لغير علة تصريفية كما أبدلت الهمزة منها كما سبق؟ فتكون الإجابة بالقول: نعم، ولكنْ مع شيءٍ من الفارق وهو أنّ الياء لم تبدل من الهمزة إلَّا لمّا تقدّمها حرف كتاء المضارعة ويائها أو لام التّعليل، وهذا الحرف قد يكون مفتوحاً أو مكسوراً، والكسر فيه هو الأكثر، ومع ذلك فإنَّ هذه الأمثلة قليلة على غرار قلة أمثلة إبدال الهمزة من الياء، ومنها ما جاء في قراءة (يَيْلَمُون كما تَيْلَمُون)[(٢)] في قوله تعالى: {فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ}[(٣)]، تَأْلَمُونَ}[(٣)]، وفي قراءة ثانية (تِيْلَمُون) بكسر تاء المضارعة[(٤)]، ومثلها قراءة يحيى بن وَثَّاب (تِيمَنّا) بكسر التاء[(٥)] التاء[(٥)] أيضاً. في قوله تعالى {مَالَكَ لَاْ تَأْمَنَّا}[(٦)]، وذهب العكبري إلى أنَّ قَلْبَ الهمزة ياء في مثل هذا الوَجْه هو هو لغة[(٧)]، ونسبها أبو حيّان إلى تميم[(٨)]. وعليه أيضاً قراءة نافع في رواية ورش: "لِيَلَّا يكون للناس"[(٩)]، يريد (لِئَلّا) فجعل الهمزة ياء[(١٠)]، ومثله قراءة أبي عمرو (لِيَهَبَ) بالياء[(١١)] يريد (لأَهَبَ) في قوله تعالى: {لِأَهَبَ لَكِ غُلَاماً}[(١٢)]، وقد حُمِل تخفيف الهمزة بقلبها ياء في هذا المثال على وَجْهين: أوّلهما: أنّه أُرِيد (لِيَهَبَ الله لك)[(١٣)]، فالياء فيه – أي لِيَهَبَ– حرف مضارعة، وفيه ضمير الفاعل تقديره (هو) يعود على (ربّك)؛ وعليه فإنّ تقدير الآية: (إنَّما أنا رسول ربك لِيهب لك). وثانيهما: أنَّ أصل الياء همزة قُلبت ياء للكسر قبلها تخفيفاً[(١٤)]، ولعلّ هذا

---

(١) جمهرة اللُّغَة، ٤٢٧/٣.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٥٦١/١؛ وانظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذّ، دراسة وتحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٤٠٧/١.

(٣) سورة النساء، آية (١٠٤).

(٤) العكبري: التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٨٧/١.

(٥) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها وحججها، حقّقه وقدّم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٣٠٣/١؛ وانظر: الكشاف، ٣٠٥/٢؛ وتفسير البحر المحيط، ٢٨٦/٥.

(٦) سورة يوسف، آية (١١).

(٧) انظر: التّبيان في إعراب القرآن، ٣٨٧/١، وإعراب القراءات الشواذّ، ٤٠٧/١، ٦٨٦.

(٨) تفسير البحر المحيط، ٢٨٦/٥.

(٩) سورتا البقرة آية (١٥٠)، والنساء، آية (١٦٥).

(١٠) إعراب القراءات السبع وعللها وحججها، ١٤/٢.

(١١) المصدر السابق، ١٤/٢؛ وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ٨٦٩/٢.

(١٢) سورة مريم، آية (١٩).

(١٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها وحججها، ١٤/٢، والتبيان، ٨٦٩/٢، وتفسير البحر المحيط، ١٧٠/٦.

(١٤) التبيان، ٨٦٩/٢.

الوَجْه هو الرَّاجح فيما أرى حملاً على ما سبقه من أمثلة، كُسِر فيها حرف المضارعة المتقدِّم على الهمزة، فأُبدلت ياء للتخفيف.

وَبَعْدُ، فإنّ هذه الدراسة تَخْلُص في النتائج الآتية:

١- إنّ التَّعاوُر أو التَّناوُب بين حرفين أو ثلاثة في العربية لا يكون إلَّا بوجود علاقة صوتيّة بينها تشابُهيّة، أو تقارُبِيَّة في الصفة أو في المخرج أو في كليهما.

٢- إنَّ الرأي في أصل الهمزة في قول (أدْي) و(أدَيْه) و(أَدِيٍّ) التي كانت موضع خلاف بين كثير من علماء اللُّغَة القُدامى بين كونها مبدلة من الياء في (يَدْي) و(يَدَيْه) و(يَدِيّ)، أو لغة ثانية فيها – مُتَوَقِّف على المعنى المُراد الوارد في سياق القَوْل، فإذا كان المعنى المُراد (اليد) العضو في قولهم: "قَطَع الله أَدَه، أو أَدَيْه" فإنّ الياء هي الأصل، والهمزة مبدلة منها، أو لغة فيها، وإذا كان المعنى المراد الواسع، وضدّه الضَّيّق في قولهم: "ثوبٌ أدِيّ، ويَدِيّ" و"دَلْوٌ أَدِيّة ويَدِيّة" فإنَّ الهمزة والياء لغتان، كُلٌّ منهما أصل قائمٌ برأسه؛ وذلك لوروده بهذا المعنى في هاتين المادتين (أدي) و(أدا) و(يَدَي).

٣- إنّ الأكثر في الهمزة والياء المحركتين بالفتح في أوّل بنات الثلاثة من الأسماء أنْ تكونا لغتين، كلّ منهما أصل قائم برأسه، كما في مثال (أدِيّ) و(يَدِيّ) بالمعنى الوارد سابقاً،و(أَلَل) و(يَلَل) و(أَثْن) و(يَثْن)، و(الأَلَب) و(اليَلَب)، و(أَتَمّ) و(يَتَمّ)، و(أَفَخَهُ) و(يَفَخَهُ)، ولعلّ قلّة استعمال بعضها بالهمزة، وكثرته بالياء، حدت ببعض علماء اللُّغَة القدامى إلى القول:إنَّ الهمزة مبدلة من الياء، أو هي لُغَيَّة فيها.

٤- إنَّ أمثلة إبدال الهمزة من الياء المفتوحة في أوّل الاسم الثلاثي قليلة جداً تكاد تكون محصورةً فيما وَقَفَتْ عليه الدِّراسة في قول (أدْي) و(أدَيه) في (يَدْي) و(يَدَيه) إذا كانت بمعنى (اليد) العضو – كما سبق – و(أفَعَة) في (يَفَعَة) و(أزَنِيّ) في (يَزَنِيّ) و(أزَلِيّ) في (يَزَلِيّ) في النِّسْبة إلى (ذي يَزَن)و(لم يَزَل) على الترتيب. وكذا الحال في إبدال الياء من الهمزة، فقد كان أَبْعَدَ، وانحصر في قراءات قرآنيَّة توسطت فيها الهمزة فاء الكلمة توسُّطاً عارضاً لمّا تَقَدّمها حرف مضارعة كما في قراءة (يَيْلَمُون) أو (تِيْلَمُون) في (يَألمون) و(تألمون)، و(تِيمَنّا) في (تأمَنَّا) أو لام التعليل كما في قراءة (لِيَهَبَ) في (لِأهَبَ) – كما بَيَّنَا ذلك فيما تقدّم –.

٥- إنّ الهمزة والياء لا تكونان أصلاً في بنات الأربعة من الأسماء، ولا في بنات الخمسة منها، بل تكونان فيها زائدتين: للعلميّة وَوَزْن الفعل في بنات الأربعة كما في (يَثْرَب) و(يَثْرِب) و(أَثْرَب) و(أَثْرِب) بفتح الراء وكَسْرِها، و(يَثْرَب) و(أثْرَب)، و(يَذْرِعات) و(أذْرِعَات)، و(يَعْصُر) و(أعْصُر). وللإلحاق في بنات الخمسة، ويشترط في زيادتهما لهذا الغرض – أي الإلحاق – أنْ يضاف إليهما زائد آخر كالنون مثلاً كما في الاسم (أَرَنْدَج) و(يَرَنْدَج)، و(أَلَنْجَج) و(يَلَنْجَج)، و(أَبَنْبَم) و(يَبَنْبَم) وجميعها مُلْحَقةً بمثال (سَفَرْجَل) أو (فَرَزْدَق) وغيرهما من الأسماء الخماسية، وكذا النون في مثال الصفة (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد) فهو مُلْحَق بنظيره الصفة (شَمَرْدَل) مثلاً. أمّا إذا كان الحرف الزائد المضاف إليهما حرف الواو أو الياء فيشترط ألَّا يكون قُبَيْل الطَّرَف مُجَاوِراً له؛ لأنَّه في هذه الحالة يكون حرف مَدٍّ ناتج عن إشباع حركة الحرف المُجَاوِر للطَّرَف، كالواو مثلاً المتأتِّية من إشباع ضمَّة الراء في مثال (يُسْرُوع) و(أُسْرُوع)، وكالياء أيضاً المتأتِّية من إشباع كسرة الرّاء في مثال (إطْرِيح) أو كسرة اللّام في مثال (إسْلِيح)، ودليله أنَّ حرف المدِّ الواو في مثال (يُسْرُوع) و(أُسْرُوع) لو عُدَّ مثلاً مُلْحَقاً

بمثال (عُصْفور) لقابله نظيره حرف المدّ الواو في هذا المثال المُلْحَق به، وهو حرف زائد ليس بأصيل فيه، وكذا الحال في الياء في مثالي (إسْلِيح) و(إطْرِيج) فَإنَّهما لو عُدَّا مُلْحَقيْن بمثالي (شِنْظِير) و(خِنْزِير) لقابله نظيره حرف المدِّ الياء في هذين المثالين؛ ولذا فَإنَّهما ليسا للإلحاق، بخلاف لو كانا بعيدين عن الطَّرَف غير مُجَاوِرَيْن له كما في مثال (طُومار) إذْ أُلْحِق بمثال (قُسْطَاس) فقابل الواو حرف السين الأصيل في هذا المثال، وكذا الحال إذا كانت حركة الحرف السابق للواو المُجَاوِرَة للطرف ليست من جنسها،فَإنَّها تُعَدُّ للإلحاق كما في مثال (إزْمَوْل) إذ عُدَّمُلْحَقاً بباب (جِرْدَحْل)؛ فقابل الواو في المثال المُلْحَق حرف الحاء الأصيل في المثال المُلْحَق به.

وَبَعْدُ، فالله أسأل أنْ أكون قد وُفِّقْتُ فيما آتيتُ في هذه الدِّراسة، والحَمْدُ لله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

١- ابن الأثير ، مجد الدّين أبو السعادات المبارك (ت ٦٠٦ هـ /١٢٠٩م) : النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العلميّة، فيصل عيسى البابي الحلبي .
٢- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م) : تهذيب اللُّغَة، إشراف : محمد عوض مرعب، علّق عليها : عُمر سلامي، وعبد الكريم حامد، تقديم : فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٣- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م) : شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لِ (عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م) حقَّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن، محمد الزفْزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
٤- الأصمعي : ثلاثة كتب في الأضداد ، ويليها ذيل في الأضداد للصّغاني، نشرها : أوغتهفنر، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
٥- الأعشى الكبير، ميمون قيس : الديوان، شرحه وقدّم له : مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٦- الأعلم الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ/١٠٨٣م) : تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب، حقّقه وعلّق عليه : د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامّة، العراق، بغداد، أعظميّة، ط١، ١٩٩٢م .
٧- ابن الأفضل الأيوبي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت٧٣٢هـ/١٣٢١م) : الكُنّاش في فَنَّيْ النَّحو والصَّرْف، دراسة وتحقيق : د. رياض بن حسن الخَوَّام، المكتبة العصريّة ، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٨- الأنباري، محمد بن القاسم (ت٣٢٧هـ/٩٣٨م) : كتاب الأضداد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة ، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٩- أنيس، إبراهيم : الأصوات اللُّغَويّة : مكتبة الأنجلو المصريّة ، ط٥، ١٩٧٩م.
١٠- برجشتراسر، التطوُّر النّحويّ للغة العربيّة ، أخرجه وصحَّحه وعلّق عليه : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
١١- بِشْر، كمال محمد : الأصوات العربية، مكتبة الشباب .
١٢- بِشْر، كمال محمد : دراسات في علم اللُّغَة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م .
١٣- البَعْلي، محمد بن أبي الفتح (ت٧٠٩هـ/١٣٠٩م) : الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر، تحقيق : د. ممدوح محمد خَسَارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٤- البكريّ ، أبو عُبَيْد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م) : معجم ما استعجم من أسماء البلاد

والمواضع، عارضه بمخطوطات القاهرة، وحقّقه وضبطه : مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
١٥- ابن تولب، النّمر: ديوان شِعْر، صَنْعَة : د. نوري حمودي القيسي، مطبعة دار المعارف، بغداد .
١٦- التونجي ، محمد : المعرّب والدّخيل في اللُّغَة العربية وآدابها، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
١٧- ثعلب، أبو العبّاس (ت٢٩١هـ/٩٠٣م) : فصيح ثعلب ، والشروح التي عليه، نشر وتعليق : محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة التوحيد بدرب الجماميز، المطبعة النموذجيّة، ط١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م .
١٨- جرير : شَرْح الديوان، شَرَحَهُ وقدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت .
١٩- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م) : الخصائص، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٢٠- ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداويّ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٢١- ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، والإيضاح عنها، تحقيق : علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النّجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهوريّة مِصْر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء كتب السُّنّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
٢٢- الجواليقي، أبو منصور (ت٥٤٠هـ/١١٤٥م) : المُقَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح : أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، أُعيد طبعه بالافِسِت في طهران، ١٩٦٦م .
٢٣- الجوهريّ ، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٢م) : الصحاح، تاج اللُّغَة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العِلْم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م .
٢٤- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمرو (ت ٦٤٦هـ/١٢٤٨م): الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق وتقديم : د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقيّة مطبعة العاني، بغداد .
٢٥- ابن حجر، أوس : الديوان، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، الجامعة الأميركيّة، بيروت، دار صادر، بيروت .
٢٦- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) : معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ط٢، ١٩٩٥م .
٢٧- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد، مراجعة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
٢٨- أبو حيّان الأندلسي : تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد المقصود، علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظة : أ.د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٢٩- ابن أبي خازم الأسدي، بِشْر : الديوان، عُنِي بتحقيقه : د. عزّة حسن ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق،

ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
٣٠- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م) : إعراب القراءات السبع وعللها وحججها، حقَّقه وقدَّم له : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
٣١- ابن خالويه : الحجّة في القراءات السَّبع، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٣٢- الخِرْنق بنت بدر بن هفان : ديوان شِعْر، تحقيق : د. حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٣٣- الخطيب التبريزي، أبو زكرياء يحيي بن علي (ت٥٠٢هـ/١١٠٨م) : تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٣٤- الخفاجي ، شهاب الدين محمود بن عُمَر (ت ١٠٦٩هـ/١٩٥٨م) : شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح وتعليق ومراجعة : محمد عبد المنعم خفاجي، طبع ونشر مكتبة الحرم الحُسيني التجارية الكبرى، المطبعة المنيريّة، الأزهر، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م .
٣٥- الخولي ، محمد علي : الأصوات اللُّغويّة، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، صويلح، عمان، الأردن ، ١٩٩٠م .
٣٦- ابن درستوية، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م) : تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق : د. محمد بدوي المختون، مراجعة : د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
٣٧- ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ/٩٣٣م) : جمهرة اللُّغَة ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد، ط١، ١٣٤٥هـ .
٣٨- الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد ، (ت١١١٧هـ/١٧٠٥م) : إتحاف فُضلاء البَشَر في القراءات الأربع عشر، رواه وصحَّحه وعلّق عليه : علي محمد الضَّبَّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان .
٣٩- رمضان ، محيي الدين : في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان .
٤٠- الزُّبَيْدي ، أبو بكر محمد بن حسن (ت٣٧٩هـ/٩٨٩م) : لحن العوام، تحقيق : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٤١- الزّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري (ت٣١١هـ/٩٢٣م) : معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٤٢- أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م) : حُجّة القراءات، حقَّقه وعلّق حواشيه : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرّسالة .
٤٣- الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م) : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٤٤- الزمخشري : المفصّل في صَنْعَة الإعراب، قدّم له وبوّبه : د. علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م .
٤٥- ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ/٩٢٨م) : الأصول في النّحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفَتْلِيّ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٤٦- السّرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد (ت٤٠٠هـ/١٠٠٩م) : كتاب الأفعال، تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة : د. محمد مهدي علاّم، مجمع اللُّغة العربية، مصر، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة ، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
٤٧- ابن السّكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ/٨٥٨م) كتاب الإبدال، تقديم وتحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة الأستاذ : علي النجدي ناصف، مَجْمَع اللُّغَة العربية، المراقبة العامّة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
٤٨- ابن السّكيت : إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣ .
٤٩- ابن أبي سُلمى، زهير : الديوان، شرحه وقدّم له : علي فاعور ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٥٠- السُّلمي، خُفاف بن نُدبة : ديوان شِعر، جمعه وحقّقه : د. نوري حمودي القَيْسِيّ، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٦٧م .
٥١- سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م): الكتاب، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٥، ١٣٤٠هـ/٢٠٠٩م .

٥٢- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م) : المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٣- ابن سيده : المخصّص، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .

٥٤- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) : المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعَنْوَنَ موضوعاته وعلّق حواشيه : محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٥- ابن شأس الأسدي، عمرو: شِعْره : د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

٥٦- أبو شامة الدّمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ/١٢٦٦م) : إبراز المعاني من حِرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ/١١٣٩م) ، تحقيق وتقديم وضبط : إبراهيم عَطْوَة عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان .

٥٧- شاهين ، عبد الصبور : أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

٥٨- شير، أدّى : الألفاظ الفارسيّة المعرّبة، المطبعة الكاثوليكيّة للآباليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م .

٥٩- الصّفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ/١٣٤٥م) : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، حقّقه وعلّق عليه، وصَنَع فهارسه : السيّد الشرقاويّ، راجعه : د. عبد التواب رمضان، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

٦٠- ابن ضرار الذبياني، الشمّاخ : الديوان، حقّقه وشرحه : صلاح الدين الهادي، دار المعارف ، القاهرة .

٦١- الطائيّ، زيد الخَيْل : الديوان ، صَنْعة : د. نوري حمودي القَيْسِيّ ، مطبعة النُّعمان، النجف الأشرف.

٦٢- الطرمّاح : الديوان، حقّقه : د. عزّة حسن ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم ، دمشق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .

٦٣- أبو الطيّب اللُّغَويّ، عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ/٩٦٢م) : كتاب الإبدال، حقّقه وشرحه ونشر حواشيه الأصليّة وأكمل نواقصه : عزّ الدين التنوخي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م .

٦٤- العامري، لبيد بن ربيعة : الديوان، دار صادر، بيروت .

٦٥- ابن العبد، طرفة : الديوان، شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ/١٠٨٣)، تحقيق : درّيّة الصَّقَّال، ولطفي الصَّقّال، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

٦٦- العجَّاج : الديوان، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشَرْحه، عُنِيَ بتحقيقه : د. عزّة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان .

٦٧- العَرْجي : الديوان ، رواية ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م) ، شرحه وحقّقه : خضر الطائي، ورشيد العُبَيْدِيّ ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م .

٦٨- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ/١٢٧٠م) : الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦٩- ابن عطيّة ، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت٥٤٦هـ/١١٥١م) : المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧٠- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ/١٢١٩م) : إعراب القراءات الشواذّ ، دراسة وتحقيق : محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

٧١- العكبري : التِّبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٢- العُكْبَري : اللُّباب في عِلل البناء والإعراب، تحقيق : د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٧٣- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م) التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٧٤- أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق : د. حسن هنداويّ ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

٧٥- أبو علي القالي ، إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ/٩٦٦م) : كتاب الأمالي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م .

٧٦- العيني، بدر الدين محمد بن أحمد (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م) : شرح المراح في التصريف، حقّقه وعلّق عليه : د. عبد الستّار جواد .

٧٧- ابن غلبون ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (ت ٣٩٩هـ/١٠٠٨م) : التّذكرة في القراءات، حقّقه وراجعه وعلّق عليه : د. سعيد صالح زعيمة ، توزيع منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السُّنَّة والجماعة ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الإسكندرية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٧٨- الغنوي ، طفيل : الديوان، شرح الأصمعي، تحقيق : حسّان فلاح أُوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م .

٧٩- الغَوْث، مختار : لغة قريش، دار المعراج الدّولية للنشر ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٠- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م) : مقاييس اللُّغَة، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م .

٨١- الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢ م): معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة : علي النجدي ناصف، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ٢٠٠١م .

٨٢- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ/٧٩١م) : كتاب العين، تحقيق : مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مطبعة الصدر، ط٢، ١٢١٠هـ .

٨٣- الفرزدق : الديوان، شرحه وضبطه وقدّم له : علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

٨٤- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/١٤١٤م) : القاموس المحيط، المؤسسة العربية

للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دار الجيل، بيروت، لبنان .
٨٥- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م) : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، نظارة المعارف العموميّة، المطبعة الأميريّة، مصر، ١٩١٢م .
٨٦- ابن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م) : أدب الكاتب، حقّقه وضبط غريبه ، وشرح أبياته ، والمهمّ من مفرداته : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
٨٧- القُرشي، أبو زيد محمد بن الخطّاب (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م) : جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حقَّقه وضبطه وزاد في شرحه : علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنّشر، الفجالة ، القاهرة .
٨٨- ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر (ت٥١٥هـ/١١٢١م) : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة : أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٩م .
٨٩- ابن القطّاع : كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٩٠- القوشجي ، علاء الدين علي بن محمد (ت٨٧٩هـ/١٤٧٤م) : عُنْقُود الزواهر في الصرف ، دراسة وتحقيق : أ.د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٩١- القيس، امرؤ : الديوان، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مِصْر .
٩٢- القيسي، مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ/١٠٤٥م) : الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م .
٩٣- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس (ت٣٢٤هـ/٩٣٥م) : السّبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، ط٢ .
٩٤- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م) : لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م .
٩٥- هلال، عبد الغفار حامد : أصوات اللُّغَة العربية، مكتبة وَهْبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
٩٦- هلال، عبد الغفار حامد : اللهجات العربية نشأةً وتطوُّراً، مكتبة وَهْبَة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
٩٧- الهلالي، حُمَيْد بن ثور : الديوان، إشراف : د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.